جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة ومالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: علوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان:

تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

دراسة اختبارية لعينة من الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة الأردن خلال الفترة (2010-2023)

من إعداد الطالبين:

- تليلي حمزة
- بوعنان بلال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2025/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/صغراوي رفيقة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/بدوي إلياس ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشا

أ.د/الداوي خيرة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مشرفا

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة ومالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: علوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان:

تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

دراسة اختبارية لعينة من الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة الأردن خلال الفترة (2010-2023)

من إعداد الطالبين:

- تليلي حمزة
- بوعنان بلال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2025/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/صغراوي رفيقة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/بدوي إلياس ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشا

أ.د/الداوي خيرة ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مشرفا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

انا طالب تليلي حمزة بعد صلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي هذا العمل إلى روح أبي، (عبد الحفيظ تليلي) رحمة الله عليه

رحل عن الدنيا، لكنه حاضر في كل دعائي.

إلى أمي،

التي كانت ولا تزال نبع الحنان والدعاء،

صبرك وتشجيعك كانا سببًا في استمراري،

كل كلمة طيبة منك كانت دافعًا، وكل لحظة رضا كانت بركة في طريقي.

لكِ مني كل التقدير والمحبة، وهذا الجهد أهديه لكِ قبل أي أحد.

إلى أخي وعائلتي الكريمة،

شكرًا لدعمكم المتواصل ووجودكم بجانبي.

إلى أصدقائي،

أشكر صداقتكم ومساندتكم في هذه المرحلة.

هذا العمل ثمرة جهد وسند ومحبة، أقدّمه امتنانًا لكل من دعمني في رحلتي.

الإهـداء

انا الطالب بوعنان بلال أهدي ثمرة هذا العمل إلى من أنارت دربي

وفرحت لفرحي والتي لم تبخل على الحبان والمحبة أغلى ما أملكه وأعز أمي الحبيبة.

لا توجد أي لغة ترجمتها مدى حبي لك يا أمي ولا يوجد أي شيء يمكن أن أقدمه لك مقابل عطاياك، كنت خير سند لي في فترة الدراسة، أهدي تخرجي لك.

كل ما أنا عليه الآن بفضل الله ثم أمي

إلى من علمني حب المثابرة والصبر وكان حريصًا دوما على دراستي "والدي الغالي" رحمة الله عليه والى إلى كل أخوتي الأعزاء

كل واحد باسمه

إلى كل محبي فريقي "شباب بني ثور" وخاصة العائلة 13

إلى كل الذين تمنوا أن يكتبوا أسمائهم في إهداءات مذكرات التخرج ولم يكن لهم ذلك

عمل هذا لكم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

نحن الطالبان، نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة الداوي خيرة، مشرفتنا على هذه المذكرة، على توجيهاتها القيمة ودعمها المستمر الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

كما نشكر كل من ساعدنا وساندنا خلال فترة إعداد هذه المذكرة، خاصة أسرتينا الكريمتين.

نسأل الله أن يوفق الجميع لكل خير.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال تحليل بيانات عينة مكونة من عشر شركات تنتمي إلى القطاع الخدمي والمدرجة في بورصة الأردن، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. وقد تم اعتماد نموذج بيانات البانل (Panel Data Model) كأداة تحليلية رئيسية، مع تحديد جودة القوائم المالية من خلال مؤشر التحفظ المحاسبي، بينما تم قياس حوكمة الشركات بمتغيرين أساسيين هما: نسبة ملكية مجلس الإدارة، وحجم المجلس.

من خلال معالجة البيانات وتحليلها، توصلت الدراسة إلى عدد من المؤشرات التي تُبرز وجود علاقة بين آليات الحوكمة المعتمدة في العينة المدروسة والمستوى العام لجودة التقارير المالية، وهو ما يمكن أن يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، شركات مساهمة خدماتية، نموذج بيانات بانل.

This study aims to investigate the relationship between corporate governance and the quality of financial reporting by analyzing data from a sample of ten service sector companies listed on the Amman Stock Exchange during the period from 2010 to 2023. The Panel Data Model was adopted as the main analytical tool, with the quality of financial statements measured by the accounting conservatism indicator, while corporate governance was assessed using two key variables: the percentage of board ownership and board size.

Through data processing and analysis, the study reached several findings that highlight the existence of a relationship between the governance mechanisms adopted in the studied sample and the overall level of financial reporting quality. This contributes to the academic discussion on the role of governance in enhancing transparency and credibility in financial reporting.

Keywords: Corporate Governance, Financial Reporting Quality, Service Joint-Stock Companies, Panel Data Model

المحتويات

قائمة المحتويات

الإهـداء..... I

الشكر وتقدير..... III

الملخص..... IV

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الأشكال..... VII

قائمة الجداول..... VII

قائمة الملاحق..... VIII

توطئة..... أ

إشكالية الدراسة ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 2

تمهيد: 3

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية..... 4

المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات 4

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لجودة التقارير المالية..... 15

المطلب الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية 20

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة..... 24

المطلب الاول: استعراض الدراسات السابقة العربية..... 24

المطلب الثاني: استعراض الدراسات الأجنبية..... 27

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات..... 32

خلاصة الفصل..... 35

قائمة المحتويات:

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة 36

تمهيد.....36

المبحث الأول: متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة.....37
المطلب الأول: نبذة عن بورصة الأردن.....37
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة الأدوات المستعملة.....34

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....43
المطلب الأول: عرض النتائج.....43
المطلب الثاني: تقدير النموذج المناسب: نموذج التأثيرات الثابتة.....48

خلاصة الفصل.....53

الخاتمة.....54

فهرس المراجع.....55

الملاحق.....59

الفهرس.....68

قائمة المحتويات:

قائمة الأشكال

الشكل (1-1) خصائص حوكمة الشركات.....8
الشكل (1-2) 43
شكل (2-2) اختبار التوزيع الطبيعي.....49
شكل (2-3) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المحسن.....51

قائمة الجداول

جدول (1-1) دراسات في المالية والمحاسبة.....18
جدول (2-1) دراسة تطبيقية 32
جدول (2-1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة.....44
جدول (2-2) نتائج مصفوفة الارتباط.....45
جدول (2-3) نتائج تقدير النماذج الثلاثة.....46
جدول (2-4) نتائج اختبار مضاعف لاغرانج.....46
جدول (2-5) نتائج اختبار هوسمان.....47
جدول (2-6) يبين نتائج تقدير النموذج المناسب.....48
جدول (2-7) يبين نتائج تقدير النموذج المناسب بعد التحسين.....50

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....59
الملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط.....59
الملحق رقم (3) : نموذج الانحدار التجميعي 60
الملحق رقم (4) : نموذج التأثيرات الثابتة.....60
الملحق رقم (5): نموذج التأثيرات العشوائية.....61
الملحق رقم(6): اختبار Breusch-Pagan.....61
الملحق رقم (7): اختبار Redundant Fixed Effects Tests.....62
الملحق رقم (8) : اختبار هوسمان.....63
الملحق رقم (9) اختبار الاستقلالية.....64
الملحق رقم (10) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.....64
الملحق رقم (10) اختبار ثبات تباين الأخطاء.....64
الملحق رقم (11) النموذج المحسن.....65
الملحق رقم (12) بواقي تقدير النموذج قبل التحسين.....66
الملحق رقم (13) اختبار الاستقلالية.....66
الملحق رقم (14) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.....67
الملحق رقم (15) اختبار ثبات تباين الأخطاء.....67

المقدمة

توطئة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية خلال العقود الأخيرة العديد من الأزمات المالية التي كشفت عن مواطن ضعف في نظم الرقابة والإفصاح المالي، ما أبرز الحاجة إلى تطبيق آليات فعالة لحوكمة الشركات. وتُعد حوكمة الشركات أداة تنظيمية تهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، وتحسين جودة التقارير المالية التي تُعد أساسًا لاتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض آليات الحوكمة، وتحديدًا ملكية مجلس الإدارة وحجمه، على جودة التقارير المالية، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة عمان بالأردن خلال الفترة (2010–2023).

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف نموذج بيانات بانل (Panel Data) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، باستخدام برامج إحصائية متخصصة (Excel وEViews).

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، ما يدل على أن زيادة عدد أعضاء المجلس تسهم في تحسين الشفافية والموثوقية. في المقابل، لم يظهر لملكية مجلس الإدارة تأثير معنوي على جودة التقارير المالية في العينة المدروسة.

تُبرز هذه النتائج أهمية تفعيل بعض آليات الحوكمة دون غيرها، وتؤكد على ضرورة تطوير الإطار التنظيمي لمجالس الإدارة، بما يدعم جودة الإفصاح المالي. كما تقدم الدراسة توصيات عملية للشركات وصناع القرار، لتعزيز ممارسات الحوكمة ورفع مستوى الثقة في الأسواق المالية، خاصة في البيئات الناشئة كالسوق الأردني.

إشكالية الدراسة:

شهدت البيئة الاقتصادية في السنوات الأخيرة عدة اختلالات ناتجة عن ضعف الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وهو ما أبرز الحاجة إلى تبني نظم رقابية فعّالة داخل الشركات. في هذا السياق، برزت حوكمة الشركات كآلية تساهم في تحسين الأداء وضبط سلوك الإدارة، بما يعزز من جودة التقارير المالية المنشورة. وتكمن أهمية دراسة العلاقة بين الحوكمة والتقارير المالية في مدى تأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على تحسين

خصائص التقارير من حيث الموثوقية، الشفافية، والقابلية للفهم، وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؟

تنبثق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؟
2. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بنسبة للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي؟
3. هل يوجد تأثير دلالة إحصائية عند مستوى 5%لحجم مجلس إدارة على التحفظ المحاسبي ؟

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال آلياتها.
2. الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين نسبة ملكية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.
3. الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل أثر بعض آليات حوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة، الملكية الإدارية) على جودة التقارير المالية.
- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة الأردن.

- اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير الحوكمة على جودة المعلومات المالية باستخدام أدوات إحصائية دقيقة.
- تقديم نتائج تطبيقية يمكن الاستفادة منها لتحسين نظام الحوكمة في الشركات المساهمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والمصداقية داخل البيئة المالية، خاصة في الأسواق الناشئة كالأردن. كما تسهم نتائجها في تقديم مؤشرات عملية حول جودة الإفصاح المالي، مما يساعد المستثمرين وصناع القرار في تقييم أداء الشركات المدرجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تجمع بين الإطار النظري والتطبيقي، مما يعزز من قيمتها الأكاديمية والمهنية.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة الأردن للفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، تم استخدام التحليل الكمي من خلال بناء قاعدة بيانات على برنامج Excel، ثم تحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج EViews لاختبار الفرضيات واستخلاص العلاقات بين المتغيرات.

أسباب اختيار الموضوع: إن الأسباب الدافعة لاختيارنا للموضوع محل البحث من غيره تتمثل في:

- نتيجة لتزايد الاهتمام العالمي والإقليمي بهذا المجال، خاصة بعد تكرار الأزمات المالية وضعف الشفافية في العديد من الأسواق.
- ندرة الدراسات التطبيقية في البيئة الأردنية التي تربط بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، شجعتنا للبحث على دراسة هذا الموضوع بهدف تقديم مساهمة علمية متميزة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- اقتصرت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة عمان فقط.

- تم التركيز على الفترة الزمنية من 2010 إلى 2023.
- اقتصرت الدراسة على ثلاث متغيرات فقط لقياس الحوكمة (عدد أعضاء المجلس، الملكية الإدارية) والتحفظ المحاسبي كمؤشر لجودة التقارير.
- البيانات المعتمدة كانت ثانوية، تم جمعها من التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

صعوبات الدراسة: واجهت الدراسة عدة صعوبات، من أبرزها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية الكاملة لبعض الشركات في سنوات معينة.
- تفاوت مستوى الإفصاح بين الشركات، مما تطلب وقتًا وجهدًا لمراجعة وتحليل التقارير يدويًا.
- الاعتماد الكامل على التقارير المنشورة عبر الإنترنت، دون إمكانية التحقق الميداني أو التواصل المباشر مع إدارات الشركات.
- الحاجة إلى التعامل مع برامج إحصائية متقدمة مثل EViews، والتي تطلبت مهارات تحليل ومعالجة دقيقة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بموضوع حوكمة الشركات، حيث أصبح عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. وقد جاء هذا الاهتمام استجابةً للأزمات المالية والاختلالات المحاسبية التي عصفت بكبرى الشركات العالمية، والتي أدت إلى فقدان الثقة في التقارير المالية، مما أثر سلبًا على بيئة الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق برزت جودة التقارير المالية كعامل حاسم في ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تسهم الحوكمة الفعالة في تحسين دقة وشفافية القوائم المالية مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تعد حوكمة الشركات أحد الأعمدة الأساسية التي تساهم في تحسين أداء المؤسسات من خلال ضمان الشفافية والنزاهة في القرارات الإدارية. كما تسهم في بناء بيئة من الثقة بين جميع الأطراف المعنية. من ناحية أخرى، تُعد جودة التقارير المالية من المؤشرات الجوهرية التي تعكس مدى دقة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر بشكل مباشر في قرارات المستثمرين وأصحاب المصلحة.

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى:

المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

في هذا المطلب سنتناول الإطار النظري لحوكمة الشركات من خلال توضيح مفهومها وأهميتها، ثم التطرق إلى خصائصها التي تحدد معالمها الأساسية. كما سنستعرض الأهداف، بالإضافة إلى أبرز آليات ومبادئ الحوكمة التي تضمن تحقيق أهدافها بفعالية.

الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات

أولا: تعريف حوكمة الشركات

يعد مصطلح حوكمة الشركات هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: "**أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة**".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

التعريف الأول:'' النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة''.

فقد وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب''.1

1 محمد أحمد كاسب خليفة، **حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2020، ص. ص 276-277.

التعريف الثاني: تعرف بأنها إطار القواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل الشركات، إنها ترافق الآليات التي يتم بمقتضاها محاسبة الشركات، وتلك التي تسيطر عليها. 1

التعريف الثالث: أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد عرفتها بأنها الهيكل الذي تنتظم من خلاله إدارة الشركة، والرقابة عليها مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظامًا لحوافز المديرين ومجلس الإدارة، مرتبطا بأداء الشركة الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدي إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة. 2

ومما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات: على أنها نظام من القواعد والعمليات والعلاقات يهدف إلى توجيه الشركة ومراقبتها، بما يضمن الشفافية والمساءلة وتحقيق مصالح المساهمين وأصحاب العلاقة، من خلال تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والملاك.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية الحوكمة بوضوح في البلدان النامية وذات الموارد المحدودة، التي تسعى لجذب مزيد من رأس المال طويل الأجل؛ لسببين رئيسيين:3

- أن هذه الدول لا تستطيع تحمل الهدر في الموارد المحدودة أصلاً، والذي ينتج عن الفساد، وسوء تطبيق الحوكمة.
- أن التنمية تعتمد بشكل كبير على القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تعد الحوكمة أهم عناصر خلق البيئة الجاذبة له.

إن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات داخل كل شركة على حدة، أو في الاقتصاد ككل يؤدي إلى مزيد من الثقة ومن ثم خفض تكلفة رأس المال، إلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعمل على تدعيم النمو الاقتصادي للدولة.

1عبد العظيم بن محسن الحمدى، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020، ص 6.

2 ناصر عبد الحميد، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2014، ص 45.

3 ناصر عبد الحميد،**نفس المرجع** ص. ص 80-81.

مما سبق، يمكن تحديد أهمية نظام الحوكمة الكفء في النقاط التالي:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، التي تواجهها الشركات والدول.
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم.
- جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- .زيادة قدرة الشركات المحلية على المنافسة العالمية، وفتح أسواق جديدة لها
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.
- إطار الحوكمة داخل كل شركة يساعدها على تحديد أهدافها الاستراتيجية، وتحديد كيفية تحقيقها.
- منع قيام مجلس الإدارة بالإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيا محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة (أصحاب المصلحة) .

ثالثا: أهداف حوكمة الشركات

هدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الآتي: 1

- تنظيم العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل المساهمين والإدارة والموظفين والعملاء والموردين والمجتمع ككل.
- إدارة الأعمال لتحقيق أقصى قيمة على المدى الطويل مع حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.
- تسهيل الإدارة الفعالة والريادية والحكيمة التي يمكنها تحقيق النجاح الطويل الأجل للشركة، فحوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها، وأن مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها.

ونخلص مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:2

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

1 وليد حسين حسن، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة معلومات التقارير المالية دراسة ميدانية على بعض المصارف والشركات السودانية بولايتي البحر الأحمر وكسلا**، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2025، ص 6.

2 عصام مهدي محمد، **الحكومة في الشركات والبنوك**، دراسة تحليلية إجرائية تطبيقية، الجزء الأول، دار محمود، القاهرة، ص 46, (بدون سنة).

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

رابعا: خصائص حوكمة الشركات

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:

- **الانضباط**: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية**: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.[1]
- **الاستقلالية**: تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات، ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافئات برأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين.
- **المسائلة**: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.[2]

1 محمد كاسب ال خليفة، **مرجع سابق**، ص 277.

2 السعيد خلف، **دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة "إستبيان"** مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص، 8.

- **العدالة**: يجب إن يضمن إطار حوكمة المؤسسة المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة محمد البشير بن عمر وعبد الغني (2004) صفحة31.
- **المسؤولية الاجتماعية**: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد ويجب على المؤسسة زيادة الوعي الاجتماعي من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية.1

الشكل رقم (1-1) :خصائص حوكمة الشركات

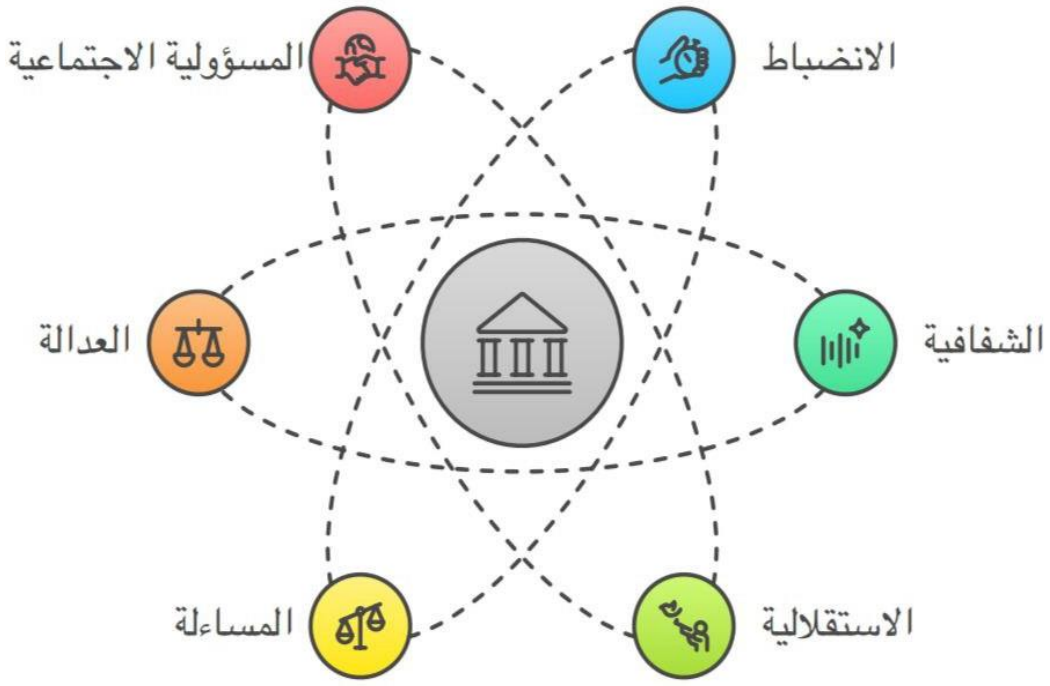

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بموقع (Napkin AI)

الفرع الثاني: مبادئ وآليات حوكمة الشركات

أولا: مبادئ حوكمة الشركات

1 الداودي أسماء، محضي زينب، **تفعيل مفهوم حوكمة الشركات دراسة تجربة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الاقتصاد، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2022، ص، 8.

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف، وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية:

أ- **ضمان وجود أساس الإطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشراقية والتنظيمية والتنفيذية.[1]

ب- **حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.

ت- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، من بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.[2]

ث- **دور أصحاب المصلحة:** يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة، وان يسمح بوجود برامج لمشاركتهم بما يكفل تحسين الأداء وان يكون لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

ج- **الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركة تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة، وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة شاملا الوضع المالي والأداء والملكية، والرقابة بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف الشركة

1 شوقي طارق سعيد، **محاسبة الشركات**، الناشر، Al Manhal، 2019، ص 180.

2 عادل مبروك محمد ونجلاء عبد المنعم إبراهيم، **مبادئ التمويل والإدارة المالية من المنظور الاسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2025 ص 31.

وملكية الأسهم، والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومكافئتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها، والمرجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.1

ح- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.2

ثانيا: آليات حوكمة الشركات

يقصد باليات حوكمة الشركات الطرق والوسائل المستعملة لتطبيق مبادئ الحوكمة وتتمثل في: 3

أ- **الآليات الداخلية لحوكمة** الشركات تنصب اليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى:

1. **دور مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأسمال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياتها القانونية في تعين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلا على الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.
2. **لجنة التدقيق:** أكدت جل الدراسات المنجزة بخصوص حوكمة الشركات ضرورة وجود لجان تدقيق داخل الشركة فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، وقد أكدت دراسة (Memullen2004) بخصوص دور لجان التدقيق في زيادة

1 نوال علي ثعالبي، **الحوكمة البيئة العالمية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص181.

2 شوقي طارق سعيد، **مرجع سابق**، ص 181.

3 كدروسي اسماء، **مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة شر**كات، كلية الاقتصاد، جامعة 8 ماي1945 قالمة، 2019، ص 18.

الثقة في المعلومات المحاسبية بأن الشركات التي توجد بها لجان تدقيق تقل بها الممارسات المالية غير الشرعية، كما يساهم الإعلان عن تشكيل لجان التدقيق في تنشيط حركة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.1

3. **التدقيق الداخلي**: يساعد التدقيق الداخلي بما يقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية ولعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق.

حيث يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال:2

- ❖ تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالإدارات التنفيذية وذلك عن طريق تقييم الإجراءات التنفيذية والرقابية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها وتنفيذ الاختبارات اللازمة لتحديد نقاط القوة والضعف.
- ❖ تقديم التوصيات اللازمة التي تراها إدارة التدقيق مناسبة لتقوية نقاط الضعف فينظم الرقابة الداخلية للمديرين التنفيذيين حيث إن مسؤولية نظام الرقابة الداخلية هي مسؤولية المدير التنفيذي.
- ❖ تنفيذ مراجعة مدى التزام العاملين بنظام الرقابة الداخلية المطبقة إذا كان من الممكن الاعتماد عليه.
- ❖ مراجعة جميع الأنشطة التي تمارس في الشركة سواء كانت أنشطة، خدمات، إنتاج مبيعات نظم مالية
- ❖ نظم محاسبية، نظم فنية، حيث سمحت معايير التدقيق الداخلي بإمكانية الاستعانة بخبراء في بعض المجالات طبقا لرأي مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحت إشرافه ومسؤوليته.
- ❖ مراجعة مدى التزام العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والتعليمات والقرارات الخاصة بممارسة أنشطة الشركة.
- ❖ إن مسؤولية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة لهو مؤشر على التحكم المؤسسي.

1 محمد احمد كاسب آل خليفة، **مرجع سابق**، ص، 283.

2 حامد نور دين، وعمارة مريم، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية**، 2016، ص. ص، 133-134.

- أنه حدثت تطورات في دور التدقيق الداخلي حتى تواكب التغيرات الحديثة التي طرأت على مجال الأعمال مثل: إدارة المخاطر والعولمة وتكنولوجيا المعلومات الحاكمية .....إلخ.

4. **لجنة المكافآت:** ركزت الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافئات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة في مجال الشركات المملوكة للدولة، بهدف ضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.1

5. **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات:2

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.
- يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.

ب-الآليات الخارجية الحوكمة الشركات:

1 توفيق بن شيخ، **مطبوعة في حوكمة شركات**، كلية الاقتصاد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2022، ص 22.

2 بروش زين دين ودهيمي جابر، ملتقى دور **آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، بسكرة، ملتقى, يوم 06- 07، 2012، ص، 15.

تتمثل الآليات الخارجية الحوكمة الشركات في كل من التشريعات والقوانين المنظمة وأعمال الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة وكذلك الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بتطبيق قواعد الحوكمة نذكرها فيما يلي: [1]

1) **التشريعات والقوانين الحاكمة:** دأبت أغلب الدول على جمع المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات في نظام قانوني تشريعي موحد يؤثر بشكل كبير على عملية حوكمة الشركات. فعلى سبيل المثال وضع المشرعون عام 2002م قانون ساربينز اوكسلى (Sarbanes-Oxly Act SOX)القانون الاتحادي للولايات المتحدة والذي وضع معايير جديدة أو محسنة لإدارة الشركات والمحاسبة العامة وفرض متطلبات حفظ سجلات أكثر صرامة على الشركات إلى جانب عقوبات جنائية صارمة لمخالفتها هذه المتطلبات وكذلك قوانين الأوراق المالية الأخرى.

ولقد كان الهدف هو استعادة ثقة الجمهور في الشركات العامة وكيفية عملها. استهدف هذا القانون إنشاء قواعد التدقيق المالي الشامل للشركات العامة. كما أضاف متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، وضرورة اشراف كل من المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO) على صحة التقارير المالية، وعلى نظام الرقابة الداخلية، وأن يضعوا خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق مع تحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة (Sarbanes and Oxly) ثم توالت القوانين والتشريعات المنظمة الحوكمة الشركات سواء على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، مع مراعاة عدم وجود تضارب بينهم.

2) **تنافسية سوق المنتجات:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وسوق العمل الإداري أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، فغالباً لا يتم الاعتماد على مسؤولي إدارة شركة (أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية (Hess and Impavido 2003) التميمي وعليه فإذا لم تقم إدارة الشركة بواجباتها بالشكل الصحيح،

1 ماهر جابر محمد، **حوكمة الجامعات العالمية والعربية**، وكالة الصحافة العربية، 2022، ص 60.

أو إذا كانت الإدارة غير مؤهلة، فإن الشركة سوف تفشل في منافسة الشركات الأخرى التي تعمل في نفس سوق منتجاتها أو خدماتها، وبالتالي تتعرض للإفلاس (Hess and Impavido) 2003، مما سيكون له تأثير سيئ على مستقبل مدير الشركة وأعضاء مجلس الإدارة.

3) **سوق الاستحواذ على حق الرقابة على الشركات:** عند فشل آليات حوكمة الشركات الداخلية تعمل سوق الرقابة على الشركات كأخر آلية للضبط لان عدم ملاءمة الآليات الداخلية للحكومة سيظهر من خلال سوء أداء الشركة وهذا ما سيؤدي إلى إرسال إشارة إلى فريق إدارة أخر، بحيث ينظر للشركة كهدف محتمل لفرض السيطرة عليه، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستحواذ على حق الرقابة على الشركات وأدائها، كالدراسة التي قام بها (powell) سنة 1997.[1]

4) **التدقيق الخارجي** :بينما بعد التدقيق الداخلي أداة تسيير وحوكمة تربط بين أعضاء الإدارة، بعد التدقيق الخارجي أداة مستقلة عن الشركة ويقدم المدققون الخارجيون تقارير للمساهمين في الشركة إما في القطاع الحكومي فالمدققون الخارجيون يقدمون تقارير للشركة في ذاتها لتقدمها لأمانة الدولة بغرض الإبلاغ عن التسيير المالي والرقابة فيها.

يجب أن تعتمد لجنة التدقيق الداخلية عدة اجتماعات مع المدققين الخارجين خلال السنة في أوقات محددة سلفا، تناقش لجنة التدقيق من خلال هذه الاجتماعات مع المدققين الخارجين المشاكل والصعوبات التي تواجهها، كما يمكنها التحقق من جودة التدقيق الداخلي التي تقدمها من خلال الحصول على تقييم المدقق الخارجي، وحول ما إذا كانت هناك تعديلات يمكن القيام بها على نظام الرقابة الداخلية.

يبقى الهدف الأساسي للتدقيق الخارجي هو تمكين المستعملين الخارجين للحسابات الاجتماعية للشركة من اتخاذ قرارات تتميز بالرشادة والعقلانية إلى أقصى حد ممكن كما تحاول ضمان أن إعداد الحسابات المالية للشركة قد تم بالنزاهة الكاملة، وعلى الجنة التدقيق باعتبارها ممثل مجلس الإدارة التحقق من أن كل من نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي يعمل بشكل مناسب، كما انه يجب عليها بناء علاقات جيدة مع المدقق الخارجي المعتمد.[2]

1 كردوسي اسماء، **مرجع سابق**، ص 21.

2 كردوسي اسماء، **نفس مرجع**، ص. ص20-21.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بحكومة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم المفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتتمثل هذه الأطراف في:1

1- **المساهمون**: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على

2- الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين الحماية حقوقهم.

3- **مجلس الإدارة**: بعد مجلس الإدارة بمثابة الوكيل لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة فهم من يمثلون المساهمون وأيضا أصحاب المصالح، ويضمن للمستثمرين في المؤسسة بأن رأس المال الذي تم استثماره قد تم استخدامه من جانب مديري المؤسسة بطريقة رشيدة ويقوم مجلس الإدارة بمسؤولية اختيار المديرين التنفيذيين الأكثر كفاءة وخبرة في مجال عملهم، وتحفيزهم على الأداء الجيد من خلال تبني سياسات منافسة للرواتب و المكافئات. 2

4- **الإدارة**: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها إضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعد الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات هي الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الشركة للغرض الذي تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دورا حيويا في الشركة باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.3

5- **أصحاب المصالح**: تتكون الشركة من أطراف مختلفة، كالدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين هذه الأطراف مترابطة

1 عبد العظيم بن محسن الحمدى، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020، ص. ص 42-43.

2 حساني عبد الحميد، **مطبوعة بعنوان الحوكمة والمحاسبة**، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر .3، 2019، ص17.

3 آسيا بوقجاني، ريان عنوش، **أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2023، ص 18.

ولديها مصالح خاصة داخل الشركة، ومع ذلك تجدر الإشارة أن هذه المصالح قد لا تتوافق دائما فقد تتعارض وتختلف في بعض الأحيان على سبيل المثال يهتم الدائنون في المقام الأول بالملاءة المالية للشركة أي وقت بقدرتها على الدفع، في حين يهتم العمال والموظفين بقدرتها على الاستمرارية.1

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لجودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية عنصرًا محوريًا في توفير معلومات دقيقة وموثوقة لمستخدميها، مما يسهم في تحسين القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. وتعكس جودة التقارير مدى توافر خصائص نوعية مثل الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، والفهم الواضح، حيث تضمن هذه الخصائص تقديم معلومات ذات قيمة حقيقية للمستفيدين.

وتُعد المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) والمحلية المرجع الأساسي في تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية، مما يساعد على تحقيق مستوى عالٍ من الشفافية والاتساق في عرض البيانات المالية. وبناءً على ذلك، يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم جودة التقارير المالية، من خلال استعراض تعريفاتها المختلفة، وتسليط الضوء على خصائصها الأساسية، ثم بيان المعايير التي تحكمها لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة.

الفرع الأول: مفهوم جودة التقارير المالية

الجودة: هي أسلوب للقيام بالأعمال التعظيم القدرة التنافسية للمنظمة من خلال التحسين المستمر لجودة منتجاتها وخدماتها وأشخاصها وعملياتها وبيئاتها، من خلال دمج أساليب الإدارة الأساسية وجهود التحسين الموجودة والأدوات الفنية في أسلوب

1 نهاد بهلول، نور الهدى بلخيري، **حوكمة الشركات**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة8 ماي 1945، 2023، ص، 22.

منضبط يركز على التحسين المستمر للعملية المتمثلة في بلوغ الرضا للعميل من خلال نظام متكامل للأدوات والأساليب والتدريب1.

أما بنسبة للتقارير: هي أداة كشف بيانات ومعلومات وحقائق تعين الإداري وأشخاصاً آخرين) في عملية اتخاذ القرار السليم، كما تحدر مدخلات قد وردت، أو أنشطة قد تمت أو مخرجات قد صدرت وهي مفيدة للإداري والفني والاستشاري والمنفذ سواء في مستويات تنظيمية عليا أم وسطى أم دنيا، وسواء أكانت على الصعيد المركزي أم اللامركزي، الداخلي أم المحلي، كما تفيد التقارير الجهات التي تكون مهتمة أو معنية بها فهي الشريان الحيوي الذي يمد الجسم الإداري أو هياكل المنظمة عامة كانت أم خاصة بأسباب التماسك والتكافل الذاتيين.2

تشير جودة التقارير المالية إلى ما تتصف به المعلومات بها من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف وخاصة الغش واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، لتحقيق الهدف من استخدامها الباز، 2012، محمود،2010 ولقد اهتمت العديد من الدراسات بمفهوم جودة التقارير المالية وتجدر الاشارة الى عدم وجود اتفاق على تعريف محدد لمفهومها واساليب قياسها.

تعريف الأول: تعرف على أنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية، وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدي ملموس، وأن هذه الارقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش. 3

التعريف الثاني: تعرف على أنها "إعداد التقارير المالية وفقا إطار إعداد التقرير المالي المطبق، ان تساعد على توصيل محتواها الى مستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية4.

1 محمد بن عبد العزيز الراشد، **إدارة الجودة الشاملة**، دراسة نظرية ونموذج مقترح لها، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية،2011، ص. ص ٣٠٢.

2 الشيخلي عبد القادر، فن **كتابة التقارير الإدارية والمالية والفنية وغيرها**، دار ثقافة لنشر وتوزيع، عمان،2008، ص، 14.

3 محمد عبد العزيز محمد ابو العلا، **آثر درجة التخصص الصناعي لمراجعة الحسابات على جودة التقارير المالية**، مجلة المحاسبة، العدد الثاني، 2018، ص. ص 273-274.

4 **المحاسبة المتوسطة–نسخة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، نسخة مترجمة، جزء الثالث، كلية التجارة، الإسكندرية، 2022، ص،.2541

التعريف الثالث: كما تعني جودة التقارير المالية ما تتصف به المعلومات المحاسبية، التي تشتمل عليها تلك التقارير، من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة، وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها، أما المعايير المهنية فتتمثل بالالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب وسلوك المهنة، وأخيرا فإن المعايير الفنية تتضمن الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية (صالح 20100).1

ومما سبق يمكن تعريف جودة تقارير المالية: على أنها "جودة التقارير المالية هي مدى صدق وموثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير، ومدى ملاءمتها لاحتياجات مستخدميها، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية والقانونية والرقابية، وخلوها من التحريف والتضليل.

الفرع ثاني: خصائص التقارير المالية

أوضح الدكتور محمود محمود إبراهيم السجاعي ان اسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات بعد إرشاداً كافياً لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، وإنما يجب تحديد الخصائص وتعريفها التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.2

. ويضيف "Moriss" أن اعداد تقرير مراقب الحسابات يتطلب بعض الصفات التي ينبغي توافرها للوفاء باحتياجات مستخدميه مثل (الموضوعية، الوضوح، الملاءمة، الدقة، الشمول، القدرة على الأقناع، التركيز، الإفصاح)3

وحتى نقول عن المعلومة المحاسبية انها ذات جودة عالية يجب ان تتوفر فيها الخصائص التي نلخصها في جدول التالي:

جدول رقم (1-1): دراسات في المالية والمحاسبة

1 حازم محفوظ محمد نويجي، **آثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية**، كلية تجارة، جامعة دمنهو، مجلد 22، العدد 4، 2018، ص، 1.

2 أحمد نعمة عبد النافعي، **المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين**، دار التعليم الجامعي، ص، 112

3 طلال الجحاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، 2016.

الخصائص النوعية لجودة المعلومات	الشرح
الملائمة Relevant	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها وتساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار.
الموثوقية Reliability	أن تكون هذه المعلومات مستنديه، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها.
الحياد Neutrality	اصطلاح يصف عدم التحيز وهذه الصفة تتفق مع مستنديه المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها –معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالنزاهة أنها تخدم احتياجات متخذي القرار.
القابلية للفهم Comparability	تؤدى إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، أو مقارنة أداء المنشأة نفسها بين فترات زمنية مختلفة
التوقيت الملائم Timeliness	بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها.
قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى ..

الخصائص النوعية لجودة المعلومات	الشرح
الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality & Disclosure	إن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيلة قياس واتصال – ولا يجب المبالغة أو كتمان أي معلومة قد تكون مفيدة للأطراف ذات العلاقة.
القيمة التنبئية Pre dictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق الاستفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية (مثلا في إعداد الموازنات).
اقتصادية المعلومات Economic	تتمثل في الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها ..
الثبات Consis tency	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي التغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بالاعتبار مثل طريقة الأقساط عند دفع الضريبة.

المصدر: لقليطي لخضر، دراسات في المالية والمحاسبة صفحه 149/148

الفرع الثالث: معايير جودة التقارير المالية

تتمثل معايير جودة التقارير المالية في معايير فنية ورقابية، مهنية وقانونية التي تعد ضرورية في إعداد التقارير المالية وتوجز هذه المعايير فيما يلي:1

- **معايير قانونية:** تتمثل في مختلف التشريعات والقوانين التي تضبط المؤسسات، وتوفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن الأداء.
- **معايير رقابية:** تختم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة، وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة.
- **معايير مهنية:** وتشمل مختلف معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من الهيئات والمجالس المحاسبية الضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة، مما يعكس بدوره على جودة تقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب مصالح الشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المطلب الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تعد حوكمة الشركات أداة أساسية لتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، حيث تسهم في تقديم معلومات موثوقة ودقيقة لأصحاب المصالح، مما يقلل من فرص التلاعب المالي. وقد أظهرت الدراسات أن آليات الحوكمة، مثل استقلالية مجالس الإدارة ولجان التدقيق الفعالة، تلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة التقارير المالية. بناءً على ذلك، يستعرض هذا المطلب:

الفرع الاول: نظريات تفسير العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية:

1 صخر عمار، تقييم **دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة تقارير المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الاقتصاد، ورقلة، 2017، ص24.

تُعدُّ النظريات المفسرة لحوكمة الشركات بمثابة إطار فكري يقدمه الباحثون لتوضيح مفهوم الحوكمة من وجهات نظر مختلفة. وتُعرف هذه النظريات بالنظريات التعاقدية، نظرًا لكونها تنظر إلى المؤسسة على أنها عقد يربط بين طرفين أو أكثر. وقد أسهمت هذه النظريات في إبراز أهمية حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الرؤى والتفسيرات المختلفة.

اولا: تعريف نظرية الوكالة:

نظرية الوكالة للمنشأة هي عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة كالمساهمين، والإدارة وحملة السندات وغيرهم. وتنشأ علاقة الوكالة عندما يوكل أحد الأطراف يعرف بالأصيل)، طرف أخر يعرف بالوكيل لأداء الخدمات نيابة عنه، ويتطلب أداء هذه الخدمات تفويض الوكيل بعض سلطات اتخاذ القرارات.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال اعتبار الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من تناقضات الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.

فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه، يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات.1

ثانيا: نظرية أصحاب المصالح:

تنسب هذه النظرية من الناحية الفكرية لأعمال كلارك (Clarck)، وكذلك أعمال دود (Dodd)، وقد طور تلك الافكار فريمان وريد (Freeman & Reed) عام 1983م في دراستهم المعروفة :(Strategic Management stakeholder approaach) ويعرف فريمان وريد (Freeman & Reed) أصحاب المصالح بأنهم المجموعة القادرة على

1 محمد غياث شيخة، **التمويل–المبادئ–السياسات–التوجهات الحديثة**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2021، ص 17.

تحقيق أهداف الشركة وتتكون تلك المجموعة من كل الهيئات والإدارات العمومية والمساهمين والمنافسين والموظفين والموردين والزبائن والنقابات والجمعيات كما تجمع هؤلاء الفواعل إما علاقات أحادية أو ثنائية.

ويقسم كلارسون (Clarkson) أصحاب المصالح إلى مجموعتين:1

أ- **أصحاب مصالح أوليون (أساسيون)**: بحيث تعتمد عليهم حياة وبقاء المنظمة ولهم علاقة بإنتاج المنظمة وتمويلها (العمال، المساهمون، الزبائن والموردون).

ب- **أصحاب مصالح ثانويون**: وتشمل الفاعلين الذين يتأثرون بالمنظمة ويؤثرون عليها بدون الدخول في مبادلات مباشرة مع المنظمة وبدون تأثير مباشر على حياتها كالمجتمع.

ثالثا: نظرية حقوق الملكية:

تعتبر هذه النظرية إحدى المقاربات الأساسية للتوجه الانضباطي الذي تركز عليه حوكمة الشركات، انطلاقا من الفرضيات والنتائج التي توصل إليها كل من Berle et Means سنة 1932 وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن التبادلات الاقتصادية هي بمثابة تبادل في حقوق الملكية على السلع والخدمات، ويعرف Alchain حق الملكية على انه حق مقرر للفرد مخصص وقابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة.

وحسب هذه المقاربة فإن توزيع حقوق الملكية له تأثير على سلوكيات الأفراد ووظيفة وكفاءة النظام الاقتصادي بصفة عامة والشركة بصفة خاصة.

فبنسبة لنظام الملكية العامة فإن تجزئة حقوق الملكية في يد الكثير من الأفراد سيكون مصدرا للنزاعات وعدم الكفاءة مما يؤدي التخفيض فعالية الشركة. وهذا لأن المديرين في هذا النوع من الملكية لن يتحملوا وطأة الاستثمارات وفقدان الأرباح في حالة فشل الشركة مما يترتب عليه احتمال قيام المديرين بأعمال تخفض من قيمة استثمارات المساهمين، وتؤثر سلبا على الأداء المالي للشركة مما يبرز الحاجة إلى تطبيق أسلوب حوكمة الشركات.

1 حمدي معمر، **مطبوعة بعنوان حوكمة شركات**، كلية الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2024، ص 56.

أما بالنسبة للشركات ذات أسهم أين هناك فصل بين الذين يمارسون الحق في اتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد "المديرين" والذين يتحملون العواقب المساهمين فإن أصحاب نظرية حقوق الملكية يرون أنها الشكل التنظيمي الأكثر كفاءة بما يوفره للمديرين من تحفيز على التصرف في مصلحة المساهمين، لأنه من المحتمل استبدالهم في أي وقت عن طريق قوى السوق. وبالتالي فقد أظهرت هذه النظرية أن الفصل بين الإدارة والملكية في ظل نظام الملكية الخاصة أكثر فعالية بالمقارنة مع نظام الملكية العامة، الذي يتطلب ضرورة تطبيق أسلوب حوكمة الشركات.1

رابعا: نظرية تكاليف الصفقات:

قدم هذه النظرية "ويليامسون" عام 1975 وجوهرها أن وحدة التحليل الأساسية بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها هي الصفقات. ووفقا لهذه النظرية فإن تكاليف التبادل هي المحدد الأساس لظهور الأشكال التنظيمية الجديدة وهي المحدد الأساس لاختيار التصميم التنظيمي المناسب لظروف السوق بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف التعامل فيه فعند قيان المنظمة بعقد الصفقات الشراء الخامات والموارد من المجتمع وعند بيعها لمنتجاتها وخدماتها إليه تستحدث وحدات تنظيمية لمساعدتها في انجاز هذه الصفقات مثل أقسام المشتريات والمبيعات، وذلك لأن العائد من هذه الوحدات أكبر من تكلفتها. أي ان تكلفة الوحدة المسؤولة عن الصفقات او التبادل هي لصالح المنظمة. وعلى العكس حينما يثبت أن هناك وحدات تكلفتها أكبر من العائد منها فإنه لا مكان لها في المنظمة. وينطبق الأمر أيضا على بعض المنظمات التي تظهر في حقبة زمنية معينة ثم تختفي بعد فترة زمنية من المجتمع وذلك لان هناك مبرر وهو ان العائد منها أكبر من تكلفتها، وحينما تكون تكلفة المنظمة أكبر من عائدها.2

الفرع الثاني: تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية

تتمتع الشركات التي تمتلك رقابة قوية على مستوى مجلس الإدارة بمستوى أعلى من جودة التقارير المالية مقارنةً بالشركات التي تفتقر إلى هذه الرقابة، مما يشير إلى أن الحكومة على المستوى الوطني ومستوى الشركة تكملان، لقد تم بحث تأثير العلاقة

1 كردوسي اسماء، **مرجع سابق**، ص 30.

2 بوفالطة محمد سيف الدين، **مطبوعة بعنوان نظرية المنظمات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2021، ص. ص 106 .107

بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في العديد من الدول ومن زوايا مختلفة. ففي تونس، قام Kali و Omri (2011) بدراسة حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في الشركات التونسية، وخلصا إلى أن آليات الحوكمة تؤثر على جودة المعلومات المالية في هذه الشركات. على وجه التحديد، وجد الباحثان أن قوة المستثمرين الأجانب، والعائلات، والمساهمين ذوي الحصص الكبرى تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، في حين أن الرقابة التي تمارسها الدولة والمؤسسات المالية ترتبط بجودة إفصاح مالي مرتفعة.

أما في إيران، فقد أشار Kardan, Salehi & Abdollahi (2016) إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية، استنادًا إلى الخصائص النوعية للمبادئ النظرية لمجلس معايير المحاسبة المالية الإيراني، وبين تمويل الديون. علاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية، وفقًا لنموذج (Dechow) (Dichev 2002)، وبين تمويل الديون. كما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية (سواءً استنادًا إلى الخصائص النوعية للمبادئ النظرية لمجلس معايير المحاسبة المالية الإيراني أو نموذج (Dechow وDichev) وبين تمويل حقوق الملكية.

وفي أستراليا، توصل Cheung, Evans & Wright (2013) إلى أن مفهوم "الجودة" يمكن قياسه من خلال مدى الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، وقابلية الفهم. بينما في الصين، أشار Habib & Jiang (2015) إلى أن بيئة التقارير المالية في الصين لا تزال تُعتبر غير شفافة، ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن أن يؤثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ودخول مستثمرين أكثر تطورًا إلى السوق الصينية على بيئة المعلومات المالية.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بعلاقة مجلس الإدارة – كأحد أهم آليات حوكمة الشركات – بجودة التقارير المالية، توصل Chalaki, Didar & Riahinezhad (2012) إلى عدم وجود علاقة بين خصائص الحوكمة، بما في ذلك حجم المجلس، واستقلالية المجلس، وتركيز الملكية، والملكية المؤسسية، وبين جودة التقارير المالية. وبالمثل، لم يجد Chalaki وآخرون

(2012) أي دليل يدعم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الرقابية (حجم التدقيق، وحجم الشركة، وعمر الشركة) وجودة التقارير المالية.1

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

يعد استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم الإطار النظري والتطبيقي للموضوع، كما يسهم في تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الجهود العلمية السابقة. وعليه، يتناول هذا المبحث عرضًا لأهم الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، ثم يُقدم مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الاول: استعراض الدراسات السابقة العربية.

1. دراسة إلهام سنوساوي (2016) بعنوان "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية –دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية"2

تناولت الدراسة آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية، من خلال تقييم مدى التزام الشركات الجزائرية بتطبيق الحكومة وتأثير ذلك على خصائص المعلومات المحاسبية. اعتمدت على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لحوكمة الشركات والتقارير المالية، بينما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS 21) لاختبار مدى تأثير آليات الحكومة على جودة التقارير المالية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015- 2016، أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات نشأت نتيجة التطورات التي شهدتها منظمات الأعمال، حيث ساهمت في إدارة العلاقة بين الملاك والمديرين، خاصة عند انفصال الملكية عن الإدارة. كما أثبتت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دورًا رئيسيًا في حماية حقوق المساهمين من خلال آليات رقابية فعالة تحدّ من التلاعب بالأصول وتضمن الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، أكدت

1 Dr Saif Siddiqui,Emerging Issues in Finance, **Centre for Management Studies**, **jamia Millia Islamia** (**A Central University**). **New Delhi**-110025, India, p146.

2 إلهام سنوساوي، **أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016.

الدراسة أهمية اعتماد آليات الحكومة في الشركات الجزائرية لضمان إعداد تقارير مالية موثوقة، كما شددت على ضرورة تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية، حيث يُمكن أن يكون لها دور فعال في دعم تطبيق مبادئ الحكومة وتحقيق الرقابة المالية الفعالة.

2. دراسة رزان حسين شهيد وضحى محمد عيسى (2018) بعنوان "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية".[1]

هدفت الدراسة الى معالجة الإشكالية المتمثلة في أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في الهيئة، وذلك من خلال تحليل مدى الالتزام بتلك القواعد، وتقييم تأثيرها على شفافية التقارير المالية لتعزيز الثقة لدى المستثمرين ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الجوانب النظرية لحكومة الشركات وجودة التقارير المالية، بينما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي لدراسة عينة مكونة من 12 مصرفًا، أي ما يمثل 22% من إجمالي المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، خلال الفترة الممتدة بين 2009 – 2015.

أظهرت النتائج أن نسبة الالتزام بقواعد الحكومة تباينت خلال الفترة المدروسة، إلا أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتطبيقها، حيث بلغت نسبة الالتزام العام ٪80، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا. كما تبين أن 58% من المصارف المدروسة مارست إدارة الأرباح، مما أثر سلبًا على جودة التقارير المالية، في حين أن 42% لم تمارس إدارة الأرباح، مما يعكس مستوى أعلى من الجودة في التقارير المالية المنشورة.

بحيث أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز تطبيق قواعد الحكومة والرقابة على الشركات لضمان التزامها بمعايير الشفافية والمصداقية، كما أوصت بتطوير مؤشرات أكثر دقة لقياس مستوى تطبيق الحكومة، بما يسهم في تسهيل مقارنة أداء الشركات المختلفة وضمان تحقيق الاتساق في التطبيق عبر مختلف القطاعات.

3. دراسة آلاء واصل الحربي (2021) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)".[2]

1 رزان حسين شهيد، ضحى محمد عيسى، **أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)**، 2018.

2 آلاء واصل الحربي، **أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول")**، جامعة تبوك، 2021.

هدفت هذه الدراسة تحديد مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، وقياس أثر آليات الحكومة على جودة هذه التقارير خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل بيانات 9 بنوك مدرجة في (تداول)، بعد استبعاد البنك الأهلي التجاري بسبب إدراجه في عام 2013. كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية، وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (MTB) لتقدير مستوى التحفظ المحاسبي.

أظهرت النتائج أن نسبة من يملكون 5% فأكثر من أسهم البنوك المدرجة بلغت 43.41%، مما يشير إلى عدم وجود تركز ملكية مرتفع. كما أوضحت الدراسة وجود استقلالية عالية في مجالس إدارة البنوك، حيث بلغت نسبة الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين 89.41%. بالإضافة إلى ذلك، التزمت جميع البنوك بالحد الأدنى المطلوب لعدد أعضاء مجلس الإدارة، بمتوسط 10 أعضاء، والحد الأدنى لاجتماعات المجلس بمتوسط 6 اجتماعات سنويًا.

أوصت الدراسة بضرورة إلزام الإدارات العليا في البنوك بالتطبيق الكامل لآليات حوكمة الشركات، ومتابعة مدى التزامها من قبل الجهات التنظيمية، مثل هيئة السوق المالية السعودية. كما أكدت على دور مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمدققين الداخليين والخارجيين في فحص جودة التقارير المالية السنوية لضمان الشفافية والمصداقية.

4. دراسة سهام مداورا، عمار بوشالي، " قياس مستوى تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة – دراسة قياسية لمجمع صيدال (2014–2019) الجزائر".[1]

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة الشركة في مجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019. اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لتفسير الظاهرة من خلال البيانات المنشورة في التقارير المالية، إلى جانب المنهج الإحصائي القياسي لاختبار الفروض والتحقق من العلاقة بين المتغيرات. وتم استخدام أدوات قياس كمقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومقياس المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية. وقد توصلت

1 دراسة سهام مداورا، عمار بوشالي، " قياس مستوى تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة – دراسة قياسية لمجمع صيدال (2014–2019) الجزائر.

الدراسة إلى وجود تباين في ممارسات التحفظ المحاسبي لدى مجمع صيدال، حيث أظهرت بعض السنوات سياسات تحفظية غير كافية، بينما غابت مثل هذه الممارسات في سنوات أخرى. وأرجع الباحثان هذه النتائج إلى خصوصيات البيئة القانونية والاقتصادية الجزائرية، فضلاً عن عدم إلزامية تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي. وقد أثبت النموذج القياسي وجود دلالة معنوية إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، مما يشير إلى تأثير واضح لهذا المتغير على قيمة مجمع صيدال.

5. دراسة تبر زيغود، سليمة غدير أحمد، تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لعينة مكونة من 19 شركة مساهمة صناعية مدرجة في بورصة عمان الأردن خلال الفترة 2013-2019 ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذج لبيانات (Panel Data Model) حيث تضمن جودة التقارير المالية كمتغير تابع وآليات حوكمة المؤسسات (تركيز الملكية الإدارية، حجم مجلس الإدارة استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير العام) كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على تلك العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من: تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، ووجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية في شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن. بينما لا يوجد تأثير الاستقلالية مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير العام على جودة التقارير المالية في شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن.

المطلب الثاني: استعراض الدراسات الأجنبية.

1 تبر زغود، سليمة غدير أحمد، تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن الاتجاهات الحديثة للحوكمة و اخلاقيات العمل، ملتقى علمي الدولي التكويني الافتراضي،ط .2023

1. دراسة [Nesrine klai & Abdelwahed Omri] (2011) بعنوان. **Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms** [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، ودراسة دور خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية في تحسين أو تقليل جودة الإفصاح المالي، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين نوع المدقق الخارجي وجودة التقارير المالية، وتقديم توصيات لتعزيز الشفافية والجودة في التقارير المالية للشركات في الأسواق الناشئة.

تكونت عينة الدراسة من 22 شركة غير مالية مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة 1997-2007، مع استبعاد الشركات المالية نظرًا لاختلاف طبيعة تنظيمها. اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لفحص العلاقة بين متغيرات الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (McNichols) (2002)، الذي يعتمد على الانحراف المعياري للمخرجات المتبقية كمقياس للتعديلات المحاسبية التعسفية. تضمنت المتغيرات المستقلة خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، نسبة الأعضاء المستقلين، الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة)، وهيكل الملكية (ملكية العائلات، ملكية المستثمرين الأجانب، ملكية المؤسسات المالية، ملكية الدولة)، وجودة التدقيق الخارجي (إذا كان المدقق من الشركات الأربع الكبرى (Big 4).

أظهرت النتائج أن آليات الحوكمة تلعب دورًا جوهريًا في جودة التقارير المالية، حيث ارتبطت ملكية الدولة والمؤسسات المالية بمستوى إفصاح مالي أعلى، بينما أدى ارتفاع ملكية العائلات والمستثمرين الأجانب إلى تراجع جودة التقارير المالية. كما أثر الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة إيجابيًا على جودة التقارير المالية، في حين لم يكن هناك تأثير واضح لحجم مجلس الإدارة. وأثبتت الدراسة أن جودة التدقيق الخارجي ترتبط إيجابيًا بجودة التقارير المالية، حيث أظهرت الشركات المدققة من قبل (Big)مستوى أعلى من الشفافية.

1 Nesrine klai & Abdelwahed Omri، **Corporate Governance and Financial Reporting Quality** : **The Case of Tunisian Firms**، 2011.

أوصت الدراسة بتعزيز استقلالية مجالس الإدارة عبر زيادة نسبة الأعضاء المستقلين، وفرض رقابة أكبر على الشركات ذات الملكية العائلية والمستثمرين الأجانب لضمان مستوى عالٍ من الشفافية، وتشجيع الشركات على تعيين مدققين من الشركات الأربع الكبرى لضمان موثوقية التقارير المالية، وتحفيز مشاركة المؤسسات المالية والدولة في هياكل الملكية لتعزيز جودة التقارير المالية. كما أكدت على ضرورة تحديث قوانين حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة لتحسين الإفصاح المالي والحد من التلاعب المحاسبي.

2. دراسة Onuorah, Anastasia Chi-Chi, Imene Oghenefegha Friday (2016) بعنوان: Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في نيجيريا، من خلال تحليل بيانات خمس شركات مختارة من قطاعات مختلفة خلال الفترة 2006-2015، حيث تم اعتماد منهج البحث الوصفي، واستخدام نموذج (VAR) لاختبار العلاقة بين هيكلة مجلس الإدارة، وجودة التدقيق، وخبرة أعضاء المجلس، وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى إجراء اختبار (Granger)للسببية. أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين مؤشرات الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرات 93.47%، مع تفسير المتغيرات المستقلة 54.29% من التغيرات في جودة التقارير المالية. وقد تبين أن حجم مجلس الإدارة، وخبرة أعضائه، وجودة التدقيق الخارجي، لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، بينما كان لاستقلالية أعضاء المجلس وحجم لجنة التدقيق تأثير سلبي عليها. كما أظهرت الدراسة أن بنك (Guarantee Trus Bank Plc) كان الأفضل من حيث جودة التقارير المالية مقارنة بباقي الشركات. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل عباس (2011)، الزعبي (2012)، وحسن (2013)، التي أكدت أهمية حوكمة الشركات في تعزيز ثقة المساهمين، غير أن التأثير السلبي لاستقلالية مجلس الإدارة قد يشير إلى تحديات تنظيمية في تطبيق معايير الحوكمة في نيجيريا. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز مؤشرات حوكمة الشركات، وضمان توازن بين استقلالية المجلس وكفاءته، مع إعادة تقييم دور لجان التدقيق

1 Onuorah, Anastasia Chi-Chi, Imene Oghenefegha Friday, **Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company**, 2016.

لضمان فعاليتها في تحسين جودة التقارير المالية. كما تؤكد على أهمية الاستعانة بمدققين من الشركات الأربع الكبرى لتعزيز مصداقية التقارير المالية، مما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية في السوق النيجيري.

3. دراسة (Mubarak Abbati Bako) (2018) بعنوان: The Impact of Corporate Governance On the Quality of Financial Reporting In the Nigerian Chemical and Paint Industry.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في قطاع الصناعات الكيميائية والطلاء في نيجيريا، حيث تم استخدام بيانات أربع شركات مدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة من 2009 إلى 2013. تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للشركات المختارة، وتم تحليلها باستخدام أساليب الارتباط والانحدار. توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على جودة التقارير المالية، في حين أن استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق ترتبط إيجابيًا بجودة التقارير المالية، مما يشير إلى أن زيادة استقلالية المجلس ولجنة التدقيق يمكن أن تسهم في وضع سياسات أكثر مسؤولية تعزز جودة التقارير المالية. ومع ذلك، لم يكن لهذا التأثير دلالة إحصائية قوية. شملت عينة الدراسة أربع شركات من إجمالي ثماني شركات مدرجة في هذا القطاع، وتم اختيار العينة بناءً على أسلوب العينة الحكمية لضمان توفر بيانات كافية وموثوقة. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتمت الاستعانة ببرنامج (Stata 11.2) لتحليل البيانات المستخرجة من التقارير السنوية. أظهرت النتائج أن وجود مدراء غير تنفيذيين في لجان التدقيق له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، لكنه غير معنوي إحصائيًا. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بأن تعمل لجنة الأوراق المالية والبورصة النيجيرية بالتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى لضمان تعيين مدراء مؤهلين وذوي خبرة في مجالس إدارة الشركات العاملة في هذا القطاع.

1 Mubarak Abbati Bako، **the Impact of Corporate Governance on the Quality of Financial Reporting in the Nigerian Chemical and Paint Industry**, 2018.

كما تقترح إنشاء لجنة تنظيمية للإشراف على تعيين المدراء غير التنفيذيين، لضمان عدم انضمام شخصيات غير مؤهلة إلى مجالس الإدارة، مما قد يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية للشركات

4. دراسة Hasan, Arshad, Aly, Doaa and Hussaine Khaled (2021) ،بعنوان

Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في كل من باكستان والمملكة المتحدة، حيث تسعى إلى تقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير مكونات مجلس الإدارة وهيكلة الملكية على جودة التقارير المالية في اقتصادين مختلفين. اعتمدت الدراسة على ثلاثة نماذج قائمة على أساس الاستحقاقات لتحليل جودة التقارير المالية، باستخدام عينة من 1,550 مشاهدة سنوية للشركات، تشمل 78 شركة باكستانية و77 شركة بريطانية خلال الفترة من 2009 إلى 2018، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية واختبارات المقارنة، بما في ذلك اختبار رتب ويلكوكسون (Mann-Whitney) لمقارنة القيم المتوسطة بين المجموعتين. توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية في كل من باكستان والمملكة المتحدة، في حين أن الملكية الأجنبية تؤثر إيجابيًا على جودة التقارير المالية في كلا البلدين، كما أن استقلالية مجلس الإدارة تعزز جودة التقارير المالية في باكستان، بينما لم يتم رصد تأثير مماثل في المملكة المتحدة. وأظهرت النتائج أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق لهما تأثير سلبي على جودة التقارير المالية في باكستان، بينما لم يتم ملاحظة نفس التأثير في المملكة المتحدة، كما تبين أن تنوع الجنس في مجلس الإدارة وتركز الملكية يؤثران سلبًا على جودة التقارير المالية في المملكة المتحدة، دون أن يكون لهذا العامل تأثير في باكستان. تشير هذه النتائج إلى أن تأثير تكوين مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية ضعيف نسبيًا في كل من باكستان والمملكة المتحدة، مما يستدعي إعادة النظر في الأطر التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركات، ويوصي الباحثون بتركيز الجهات التنظيمية على ضبط حجم مجالس الإدارة وتعزيز دور الملكية الأجنبية لرفع مستوى جودة التقارير المالية، كما أن التأثير السلبي لاستقلالية لجنة التدقيق في باكستان يدعو إلى إعادة تقييم فعالية هذه

1 Hasan, Arshad, Aly, Doaa and Hussainey Khaled, **Corporate governance and financial reporting quality**: **a comparative study**, 2021.

اللجان وضرورة جعلها مستقلة تمامًا لتعزيز الشفافية المالية. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على الشركات الباكستانية والبريطانية فقط، مما قد يحد من تعميم نتائجها على اقتصادات أخرى، إلا أنها تقدم توجيهات قيمة لصانعي السياسات والمستثمرين حول دور هيكلة مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية.

5. دراسة Kaawaase, T.K., Nairuba, C &Akankunda, B (2021) بعنوان" Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions [1]

وهدفت إلى تحديد العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات (خبرة مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، وأداء أدواره) وجودة التدقيق الداخلي، وجودة التقارير المالية، بالاعتماد على أدلة من المؤسسات المالية في أوغندا. اعتمدت الدراسة على تصميم بحثي مقطعي ونهج بحث كمي، حيث شمل مجتمع الدراسة 62 مؤسسة مالية تخضع لتنظيم البنك المركزي الأوغندي وهيئة تنظيم التأمين. تمثلت العينة في 24 بنكًا تجاريًا، 29 شركة تأمين، 5 مؤسسات إيداع صغيرة، و4 مؤسسات ائتمانية، وذلك نظرًا لأهميتها العامة وخضوعها لتنظيم صارم. اعتمدت الدراسة على منهج البحث المقطعي والارتباطي، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان موجه إلى المديرين الماليين التنفيذيين، المحاسبين الرئيسيين، ومديري التدقيق الداخلي، وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) أظهرت النتائج أن خبرة مجلس الإدارة وأداء أدواره يرتبطان بشكل جوهري بجودة التقارير المالية، كما أن جودة التدقيق الداخلي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز جودة التقارير المالية، بينما لم يظهر استقلال مجلس الإدارة تأثيرًا جوهريًا على جودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز خبرة أعضاء مجلس الإدارة من خلال تعيين متخصصين في المحاسبة والتدقيق، وضمان كفاءة التدقيق الداخلي والالتزام بالمعايير المهنية، وتعزيز الشفافية في التقارير المالية لدعم ثقة أصحاب المصلحة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بموضوع دراستنا

جدول رقم (2-1): دراسة تطبيقية

1 Kaawaase, T.K., Nairuba, C., & Akankunda, B، "**Corporate governance**, **internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions**"، 2021.

الرقم	عنوان الدراسة	المكان	الزمان	الأداة المستعملة
1	تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة حالة بعض الشركات الجزائري	الجزائر	2016-2015	SPSS 21
2	"أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	السورية	2015-2009	التحليل الإحصائي
3	أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)	السعودية	2019-2010	(SPSS) (MTB)
4	قياس مستوى تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة – دراسة قياسية لمجمع صيدال	الجزائر	2019 -2014	(MTB)
5	دراسة تبر زيغود، سليمة غدير أحمد، تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن	عمان	2019-2013	Panel Data
6	Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms	تونس	2007-1997	McNic hols (2002)

7	Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company	نيجيريا	2015-2006	نموذج (VAR)
8	The Impact of Corporate Governance on the Quality of Financial Reporting in the Nigerian Chemical and Paint Industry	نيجيريا	2009-2009	الارتباط والانحدار
9	Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study	الباكستان والمملكة المتحدة	2018-2009	الإحصاءات الوصفية واختبارات المقارنة، بما في ذلك اختبار رتب ويلكوكسون (Mann-Whitney)
10	Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions	اوغندا		SPSS

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

مقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أظهرت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة وجود تأثير معنوي وإيجابي لآليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مما يعزز فرضية وجود علاقة مباشرة بين الحوكمة الجيدة وتحسين خصائص التقارير المالية. وتتوافق هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة، أبرزها دراسة سنوساوي (2022) في الجزائر، التي أكدت أن التزام الشركات بمبادئ الحوكمة يساهم في رفع جودة الإفصاح المالي، ودراسة الحربي (2019) في السعودية، التي أبرزت الدور الحاسم لاستقلالية مجلس الإدارة في تعزيز شفافية التقارير. كما تلتقي نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة Mardini et al. (2013) في الأردن، التي بينت وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

بالمقابل، تختلف هذه النتائج عن ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل دراسة زيغود وغدير (2021) في الجزائر، التي لم تجد تأثيراً معنوياً لبعض آليات الحوكمة على جودة التقارير، وكذا دراسة Klai & Omri (2011) في تونس، التي أظهرت تأثيراً سلبياً للملكية العائلية على جودة الإفصاح المالي، في حين أبرزت هذه الدراسة الحالية أثراً طردياً ودالاً إحصائياً للملكية الإدارية. كما أظهرت هذه الدراسة علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، ما ينسجم جزئياً مع ما أوردته بعض الدراسات العربية حول أثر التحفظ المحاسبي على نوعية التقارير المالية.

بذلك، تؤكد هذه الدراسة الطابع الحاسم لحوكمة الشركات كعامل مؤثر في جودة التقارير المالية، وتدعم في المجمل التوجهات النظرية والتطبيقية التي تربط فعالية الحوكمة برفع كفاءة وموثوقية الإفصاح المالي، مع تسجيل بعض الفروقات التي قد تعزى لاختلاف السياق المؤسسي والزمني لعينة الدراسة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والتطبيقي لموضوع حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث تم التطرق إلى تعريف حوكمة الشركات، وبيان أهميتها في تحقيق الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، وأهدافها في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات. كما تم عرض الخصائص الأساسية لحوكمة الشركات ومبادئها وآلياتها، سواء الداخلية كدور مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والتدقيق الداخلي، أو الخارجية كالقوانين والتشريعات وسوق الاستحواذ.

من جهة أخرى، تناول الفصل مفهوم جودة التقارير المالية من خلال استعراض خصائصها النوعية، مثل: الملاءمة، الموثوقية، الحياد، القابلية للفهم، التوقيت المناسب، وغيرها، بالإضافة إلى المعايير القانونية، المهنية، الفنية والرقابية التي تحكم إعداد هذه التقارير.

كما تم تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية اعتمادًا على مجموعة من النظريات، أهمها: نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصالح، نظرية حقوق الملكية، ونظرية تكاليف الصفقات، والتي تبرز كيف تسهم الحوكمة في تحسين جودة الإفصاح المالي.

وفي الختام، تم استعراض أهم الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة. وقد أجمعت معظم هذه الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية، مع تفاوت التأثير تبعًا لخصائص بيئة الدراسة ومدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لتأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بتأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، يهدف هذا الفصل إلى عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، والتي تشكل الأساس العلمي لضمان دقة النتائج وموضوعيتها. ويشمل هذا الفصل التعريف ببيئة الدراسة الميدانية، وهي بورصة عمّان (بورصة الأردن)، وتحديد المتغيرات الأساسية التي تنبني عليها الدراسة، إلى جانب عرض الأدوات والأساليب التي تم اعتمادها في جمع البيانات وتحليلها.

حيث يتناول في هذا الفصل:

- **المبحث الأول: متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة.**
- **المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.**

المبحث الأول: متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة.

في هذا المبحث سنقوم بتحديد متغيرات الدراسة التي ترتكز عليها هذه البحث، وهي المتغيرات التي تؤثر في جودة التقارير المالية في إطار حوكمة الشركات. كما سنقوم بتعريف بورصة الأردن كمجال عملي للدراسة، بالإضافة إلى عرض الأدوات المنهجية التي سيتم استخدامها في جمع وتحليل البيانات، لضمان دقة النتائج وصحتها.

حيث يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب.

المطلب الأول: نبذة عن بورصة الأردن

تعد بورصة عمان من أبرز المؤسسات المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تأسست في 11 آذار/مارس 1999 كمؤسسة مستقلة غير ربحية، مُرخّص لها بممارسة نشاط السوق المنظم لتداول الأوراق المالية. وفي 20 شباط/فبراير 2017، تم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية، لتصبح شركة بورصة عمان الخلف القانوني والواقعي للبورصة، ويتم إدارتها من قبل مجلس إدارة مكوّن من سبعة أعضاء ومدير تنفيذي متفرغ للإشراف على العمليات اليومية.

تهدف بورصة عمان إلى تنظيم وتشغيل وتطوير أسواق الأوراق المالية والسلع والمشتقات داخل المملكة وخارجها، مع توفير بيئة عادلة وشفافة تضمن تفاعل قوى العرض والطلب وفقاً لأسس التداول السليم. كما تلتزم البورصة بنشر ثقافة الاستثمار وتعزيز الوعي المالي لدى المتعاملين في السوق.

وبالاستناد إلى الإطار القانوني الناظم لعملها، تخضع البورصة لجملة من التشريعات، أبرزها: قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة 2004، تعليمات إدراج الأوراق المالية لسنة 2012، وتعليمات التداول لسنة 2004، إضافة إلى مجموعة من الأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

تضطلع بورصة عمان بعدد من المهام التنظيمية والرقابية التي تعزز الحوكمة داخل السوق، مثل: ضمان كفاءة وشفافية التداول، مراقبة عمليات السوق بالتنسيق مع الهيئة، فرض العقوبات على المخالفين، وضع معايير للسلوك المهني، وتنظيم

معايير التدريب والكفاءة لأعضائها. كما تعمل على إعداد ونشر التقارير الدورية، وتطوير البنية التحتية الإلكترونية والتقنية للسوق، وتفعيل التعاون المحلي والدولي عبر اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع أسواق المال العالمية والمنظمات المتخصصة.

من جهة أخرى، تضم البورصة هيكلاً تنظيمياً يتكون من: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، نائب المدير التنفيذي، إضافة إلى عدد من الدوائر المتخصصة مثل: دائرة الإدراج، العمليات، الشؤون القانونية، تكنولوجيا المعلومات، المالية والإدارية، الإعلام والاتصال، والتدقيق الداخلي.

وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية، أطلقت بورصة عمان خطتها للأعوام 2024-2026 بهدف ترسيخ مكانتها كمركز مالي متقدم إقليميًا ودوليًا. وقد تضمنت هذه الخطة ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: التوجه نحو بورصة متطورة، تطوير البيئة الاستثمارية، وتعزيز استدامة السوق، وهي أهداف منسجمة مع رؤية التحديث الاقتصادي الأردني، لا سيما من خلال مبادرة "تعميق وتوسيع الأسواق المالية الأردنية".

يقع المقر الرئيسي للبورصة في العاصمة عمان، وتتبع التوقيت الرسمي للمملكة (GMT+2)، وتعمل من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:00 صباحًا حتى 4:00 مساءً، بينما تتم جلسات التداول ما بين الساعة 9:45 صباحًا إلى الساعة 1:00 ظهرًا. ويشارك في السوق عدد من الجهات أبرزها شركات الوساطة، شركات الحفظ الأمين، والمستثمرون من أفراد ومؤسسات.

وتُعد بورصة عمان عضوًا فاعلًا في عدد من المنظمات والاتحادات الدولية، مثل: اتحاد أسواق المال العربية (AFCM)، الاتحاد الدولي للبورصات (WFE)، اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FEAS)، ومبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة (SSE)، وغيرها، مما يعكس التزامها بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والمعايير الدولية[1]

[1] https://www.ase.com.jo/ar ,16\05\2025 . 08:30 am

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة الأدوات المستعملة

أولا: الطريقة والأدوات المستخدمة

أ –مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة في القطاع الخدمي المدرجة في بورصة عمان الأردن خلال الفترة الزمنية 2010-2023 والبالغ عددها 40 شركة مساهمة خدماتية، حيث تم اختيار كعينة للدراسة 10 شركة مساهمة خدماتية، وقد تم تجميع بيانات الدراسة من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة ببورصة عمان للشركات المساهمة الخدماتية للفترة

أساليب جمع البيانات:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وهو منهج يعنى بجمع معلومات دقيقة وكافية حول ظاهرة معينة، وتحليلها بغرض تفسيرها واستخلاص النتائج منها. ويعد هذا المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في تحليل تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الأردن، ضمن القطاع الخدمي تحديدًا. وقد تم الاعتماد على نوعين رئيسيين من البيانات:

- **البيانات الثانوية**: وتشمل البيانات النظرية التي تم جمعها من مصادر متنوعة مثل الكتب، المقالات الأكاديمية، المداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، مذكرات الماجستير، رسائل الدكتوراه، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحوكمة وجودة التقارير المالية والأسواق المالية بشكل عام.
- **البيانات الأولية**: وتتمثل في البيانات التي تحتويها التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المدرجة في القطاع الخدمي ضمن بورصة الأردن، والتي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للبورصة. تم تفريغ هذه البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (EViews 9)، مع توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة، بالاعتماد على بيانات (Panel)، وذلك بهدف الوصول إلى مؤشرات ذات دلالة إحصائية تعزز من مصداقية نتائج الدراسة وتدعم فرضياتها.

أ. **متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:**

1. **المتغير التابع:**

تعد جودة التقارير المالية المتغير التابع للدراسة الحالية، والتي سوف يتم قياسها من خلال مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام هذا النموذج لكونه من أكثر النماذج استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي والذي بدوره يقيس جودة التقارير المالية.

2. **المتغيرات المستقلة:** تشمل حوكمة الشركات والتي سيتم قياسها من خلال متغيرين هما) الملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة)

أ. **الملكية الإدارية (MangOwn)**: تشير الى نسبة عدد الأورق المملوكة من طرف مجلس الإدارة والتي تحسب عن طريق العلاقة التالية:

عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة/ عدد الأسهم الإجمالية المدرجة

ب . **حجم مجلس الإدارة (SIZE)**: سوف يتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.

يتمثل الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة الحالية لقياس تأثير آليات حوكمة الشركات (المتغيرات المستقلة) على جودة التقارير المالية (المتغير التابع) من خلال تطبيق نموذج بيانات بانل (Panel Data Model) خلال الفترة الزمنية2010–2023 وبالاستعانة ببرنامج Eviews.9 .

وعليه فإن النموذج القياسي الذي سوف يتم تقديره يأخذ الصيغة التالية:

$$MTBit = \beta_0 + \beta_1 \cdot B2MangOwnit + \beta_2 \cdot B2SIZEit + \varepsilon it$$

بحيث:

- **MTB** : التحفظ المحاسبي لشركة المساهمة الخدماتية (i) خلال الفترة (i)
- **Mangown** : نسبة الملكية الإدارية لشركة المساهمة الخدماتية (i) خلال الفترة (i)
- **SIZE** : حجم مجلس الإدارة الشركة المساهمة الخدماتية (i) خلال الفترة (i)

- **εit**: حد الخطأ العشوائي

الشكل رقم: (2-1)

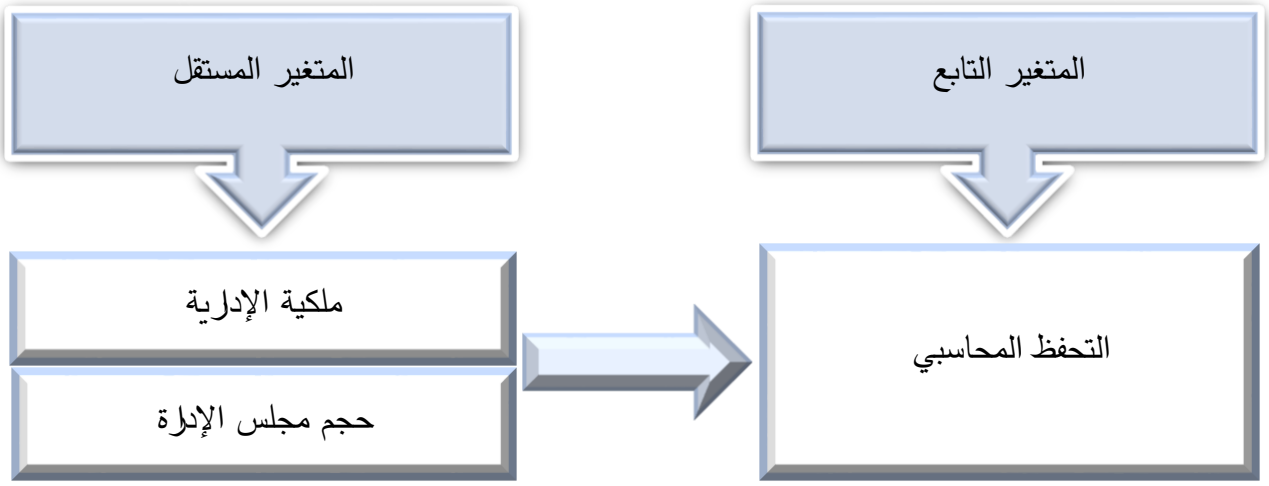

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

يتناول هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها بناءً على ما تم تقديمه سابقًا من تحديد للمتغيرات وطريقة احتسابها. وقد شملت مرحلة التحليل الإحصائي وصفًا للبيانات من خلال الإحصاءات الوصفية، يليه تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات باستخدام مصفوفة الارتباط. تم تقدير نماذج (Panel Data) المناسبة، وهي النموذج التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية ثم اختيار بين هذه النماذج الثلاثة عن طريق مجموعة من الاختبارات.

المطلب الأول: عرض النتائج

أولًا: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة:

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، من الضروري تقديم نظرة عامة حول الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال الإحصاءات الوصفية التي تشمل المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، والقيمتين العظمى والصغرى. ويساعد هذا الوصف في فهم طبيعة توزيع البيانات وتحديد مدى تجانسها أو تشتتها، كما يمهّد لاختيار النموذج القياسي الأنسب لاحقًا، من أجل تحليل متغيرات الدراسة سوف نقوم أولا بإجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات الراسة من خلال:

جدول (1-2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة

	MTB	MangOwn	SIZE
المتوسط الحسابي	0.324077	8.453846	1.420154
الوسيط	0.335000	9.000000	1.330000
القيمة العظمى	0.980000	14.00000	6.670000
القيمة الصغرى	0.000000	5.000000	0.250000
الانحراف المعياري	0.278812	2.199759	0.889417
Skewness	0.482614	0.263877	3.123412
Kurtosis	2.191266	2.245584	18.54897
Jarque-Bera	8.589282	4.591536	1520.964
Probability	0.013641	0.100684	0.000000
Sum	42.13000	1099.000	184.6200
Sum Sq. Dev.	10.02794	624.2231	102.0470
Observations	130	130	130

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تخص جميع شركات الخدماتية لعينة الدراسة المدرجة في بورصة الأردن حلال الفترة 2010-2023 أن عدد أفراد عينة الدراسة المعتمد عليها لكل متغير على حده وصل 130 مشاهدة، حيث بلغ متوسط التحفظ المحاسبي 0.324077 وبإنحراف معياري بلغ 0.278812 وقد بلغت القيمة العظمى 98% اما بنسبة للقيمة الصغرى قد بلغت 0.000000، وفيما يخص المتغيرين المستقلين المعبرين عن التحفظ المحاسبي بلغت ملكية مجلس الإدارة 8.453846 بإنحراف معياري

بلغت قيمته 2.199759 اما قيمته العظمى 14.00000 والقيمة الصغرى 5.000000 وقد بلغت قيمة المتغير الثاني حجم مجلس الإدارة، 1.420154 بإنحراف معياري قيمته 88% بقيمة عظمى بلغت 6.670000 وقيمة صغرى بلغت 25% وهي قيمة موجبة .

ثانيا: مصفوفة الإرتباط:

بعد عرض الإحصاءات الوصفية، تم حساب مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين متغيرات الدراسة بهدف تحليل العلاقات الأولية بينها. وتُستخدم هذه المصفوفة لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل متغيرين، كما تساهم في الكشف عن وجود ارتباطات قوية قد تؤثر على مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) التي قد تؤثر سلبًا على دقة نتائج النماذج القياسية.

جدول رقم: (2-2) نتائج مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/17/25 Time: 10:31
Sample: 2010 2022
Included observations: 130

	Covariance Correlation Probability	MANG_OWN	SIZE	MTB
MANG_OWN		0.077138 1.000000 -----		
SIZE		-0.109081 -0.179233 0.0413	4.801716 1.000000 -----	
MTB		0.118758 0.482614 0.0000	0.139853 0.072035 0.4154	0.784977 1.000000 -----

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9. انظر الى الملحق رقم 2

من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض مصفوفة الإرتباط نلاحظ بالنسبة للفرضية الثانية، التي تنص على عدم وجود علاقة بين نسبة ملكية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي، فقد بلغ معامل الارتباط (0.0000)، دالًا إحصائيًا عند مستوى معنوية 5% (p = 0.05)، وهو ما يسمح برفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلةH1، التي تنص على وجود علاقة بين نسبة ملكية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.أما بالنسبة للفرضية الثالثة، التي تنص على عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي، فقد بلغ

معامل الارتباط 0.4154، دالًا إحصائيًا عند نفس المستوى من المعنوية (p = 0.05)، مما يقتضي كذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المجلس والتحفظ المحاسبي.

ثالثا: نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

1. تقدير النموذج المناسب

ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج الثلاثة من الجدول التالي:

جدول رقم:(3-2) نتائج تقدير النماذج الثلاثة

المتغيرات		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
MTB	المعامل	0.330995	1.645180	1.077310
	معنوية المعلمة	0.2696	0.0017	0.0101
MangOwn	المعامل	1.633203	0.658631	1.015592
	معنوية المعلمة	0.0000	0.0880	0.0015
SIZE	المعامل	0.066227	-0.051867	0.001622
	معنوية المعلمة	0.0369	0.3983	0.9711
R^2	معامل التحديد	0.258884	0.495750	0.073146
DW إحصائية		0.710603	0.965496	57.90596
Fisher احتمالية		0	0	0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9. عد الى لملحق رقم (3-4-5)

بعد القيام بتقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى أساليب الاختيار بين هذه النماذج، وذلك من خلال اختبار مضاعف LM Lagrange.

2. نتائج اختبار نموذج مضاعف لاغرانج

جدول رقم:(4-2) نتائج اختبار مضاعف لاغرانج

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار Breusch-Pagan	26.92649	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 (أنظر الملحق رقم (06))

بناءً على نتائج الاختبار، فقد بلغت قيمة LM المحسوبة (26.92649)، وقيمة المعنوية (0.000)، وهي أقل من 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية Ho، ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على اختيار نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

3. اختبار وجود آثار فردية ثابتة

من خلال نتائج اختبار (Redundant Fixed Effects) (أنظر الملحق رقم 4) تظهر قيمة إحصائية التي بلغت (6.158809)، مع قيمة احتمالية (P-value) تساوي (0.0000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (5%). وبناءً عليه، نرفض الفرضية الصفرية Ho ونقبل الفرضية البديلة H1، مما يعني وجود تأثيرات فردية ثابتة نموذج التأثيرات الثابتة.

4. اختبار وجود آثار فردية عشوائية.

من خلال نتائج اختبار (Redundant Fixed Effects)(أنظر الملحق رقم 5) تظهر قيمة إحصائية التي بلغت (1.077310)، مع قيمة احتمالية (P-value) تساوي (0.0101)، وهي أقل من مستوى الدلالة

المعتمد (5%). وبناءً عليه، نرفض الفرضية الصفرية Ho ونقبل الفرضية البديلة H1، مما يعني وجود تأثيرات فردية ثابتة نموذج التأثيرات الثابتة.

5. **نتائج اختبار: Hausman**

جدول رقم (5-2) نتائج اختبار هوسمان

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة لـ $\chi 2$	الق يمة المجدولة لـ $\chi 2$	القيمة الاحتمالية
اختبار Hausman	7.788083	2	0.0204

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9. عد الى الملحق رقم(8)

وقد أسفر اختبار (Hausman) من خلال الجدول أعلاه عن قيمة إحصائية بلغت (7.788083)، مع قيمة احتمالية (P-value) تساوي (0.0204)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (5%). وبناءً عليه، نرفض الفرضية الصفرية Ho ونقبل الفرضية البديلة H1، مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لتحليل بيانات الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج المناسب: نموذج التأثيرات الثابتة

أولا-عرض نتائج التقدير

بعد اختيار النموذج الأنسب لتحليل بيانات الدراسة وفقًا لاختبارات (LM، Hausman، و Redundant Fixed Effects)، كان من الضروري إخضاع هذا النموذج إلى سلسلة من الاختبارات التشخيصية، بهدف التحقق من مدى استيفائه للفرضيات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي، وضمان موثوقية النتائج المتوصل إليها.

تشمل هذه الاختبارات: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، اختبار استقلالية المتغيرات، اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، واختبار تباين الأخطاء (تجانس التباين).

ويسمح هذا التقييم الإضافي برصد أي اختلالات أو مشكلات قد تستدعي تعديل النموذج أو إعادة تقديره، بما يسهم في صياغة نموذج محسن نهائي يعكس العلاقة الحقيقية بين المتغيرات محل الدراسة بدقة وموضوعية.

جدول رقم: (6-2) يبين نتائج تقدير النموذج المناسب

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	قيمة P
الحد الثابت	1.645180	0.513257	3.205373	0.0017
MANG_OWN	0.658631	0.382825	1.720451	0.0880
SIZE	-0.051867	0.061180	-0.847770	0.3983

معامل التحديد	إحصائية فيشر	إحصائية بيرزان	اختبار جاك بيرا	إحصائية Q	اختبار ليفيني
0.495750	0.0001	0.4136	0.0001	0.0001	0.0001

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9. انظر الى الملحق رقم (4)

كانت النتائج في مجملها جيدة حيث بلغ معامل التحديد نسبة مقبولة بلغت 94% مما يشير إلى قوة متوسطة لتفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، الشيء نفسه بالنسبة لإحصائية فيشر حيث امتازت بالمعنوية الإحصائية إذ بلغت قيمتها الاحتمالية 0.0001 أي أقل من 5% درجة المعنوية، وهذا يعني أن النموذج ككل مقبول بمعنوية إحصائية. نتائج باقي الاختبارات كانت كما يلي:

1-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يقرر اختبار جاك بيرا ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعيا أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعيا وهو شرط ضروري في العينات الصغيرة. لكن نلاحظ من القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5% أنها لا تتوزع طبيعيا، كما يظهر من شكل التوزيع غير الجرسي في الشكل أدناه.

شكل رقم: (2-2) اختبار التوزيع الطبيعي

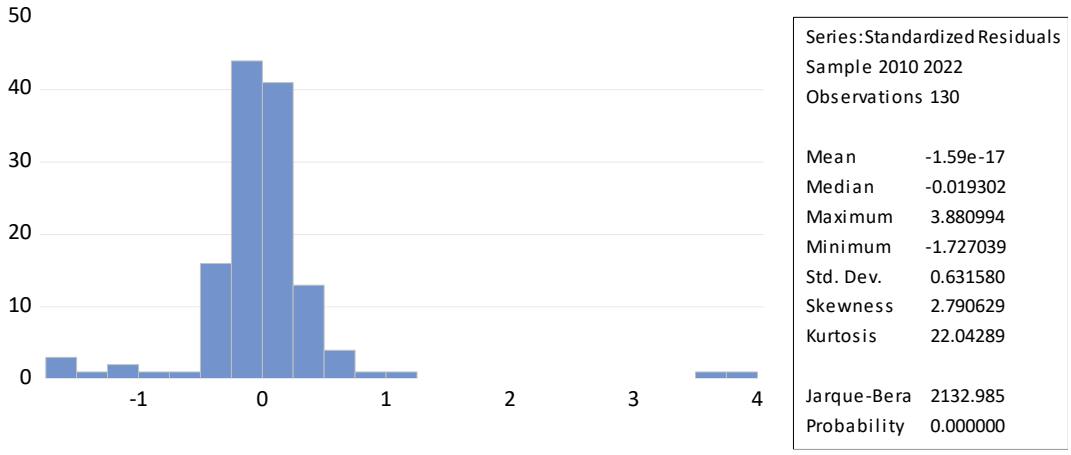

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

2-اختبار الاستقلالية

يبين اختبار بيزاران مدى استقلالية الأخطاء بين المقاطع بعد التقدير، حيث قبول فرضية العدم تعني عدم وجود هذه مشكلة الارتباط بين المقاطع، من النتائج المبينة في الجدول رقم (7) والملحق رقم (9) يظهر أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار تساوي 0.413 وهي أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على استقلال الأخطاء بين المقاطع وهو المطلوب.

3-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجري اختبار مصور الارتباط الذي تنص فرضية العدم لإحصائية Q عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، من خلال الجدول رقم (7) والملحق رقم (10) يظهر أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Q في التأخير 12 تساوي 0.0001، وهي أقل من 5% درجة المعنوية وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

4-اختبار ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني وجود ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء بين المقاطع أو الأزمنة، حيث تنص فرضية العدم تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء، يظهر من الجدول رقم (7) والملحق رقم (10) أن تباين الأخطاء غير متجانس حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي تساوي 0.0001 وهي أقل من 5% درجة المعنوية وبالتالي وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير، وهو المشكل الذي ينبغي معالجته.

ثانيا–تقدير النموذج المحسن

لأجل معالجة اختلاف التباين لبواقي التقدير، نقوم بإعادة تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المرجحة بطريقة المقاطع غير المرتبطة ظاهريا (Cross-Section SUR)، كما نستخدم طريقة كوكرين أوركيت لتقدير معلمة المتغير الديناميكي (1) AR لتثبيت مشكل الارتباط التسلسلي بين الأخطاء الذي كشفنا عنه سابقا، بالإضافة إلى تقدير متغير صوري (DUM) لمعالجة بعض النقاط الشاذة المبينة في الملحق رقم (12)، حيث تم رصد ثلاث نقاط لكل من الشركة 1 سنتي 2014–2015 والشركة 4 سنة 2022. النتائج مبينة في الجدول رقم (8).

جدول رقم:(7–2) يبين نتائج تقدير النموذج المناسب بعد التحسين

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	قيمة P
الحد الثابت	0.709601	0.039527	17.95219	0.0001
MANG_OWN	0.516830	0.016152	31.99699	0.0001
SIZE	0.041237	0.003446	11.96710	0.0001
DUM	3.334134	0.069241	48.15269	0.0001
AR(1)	0.716086	0.051651	13.86403	0.0001

معامل التحديد	إحصائية فيشر	إحصائية بيرزان	اختبار جاك بيرا	إحصائية Q	اختبار ليفيني
0.981846	0.0001	0.9574	0.3141	0.839	0.6339

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9. عد الى الملحق رقم (11)

الملاحظ أن المشاكل القياسية التي كشفنا عنها سابقا قد تم معالجتها كالتالي:

1–مشكلة التوزيع الطبيعي للأخطاء قد صححت، حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا التي تساوي 0.314 صارت أكبر من درجة المعنوية 5%، وبالتالي الأخطاء تتوزع طبيعيا مثلما هو مبين في الشكل الجرسي أدناه.

شكل رقم: (2-3) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المحسن

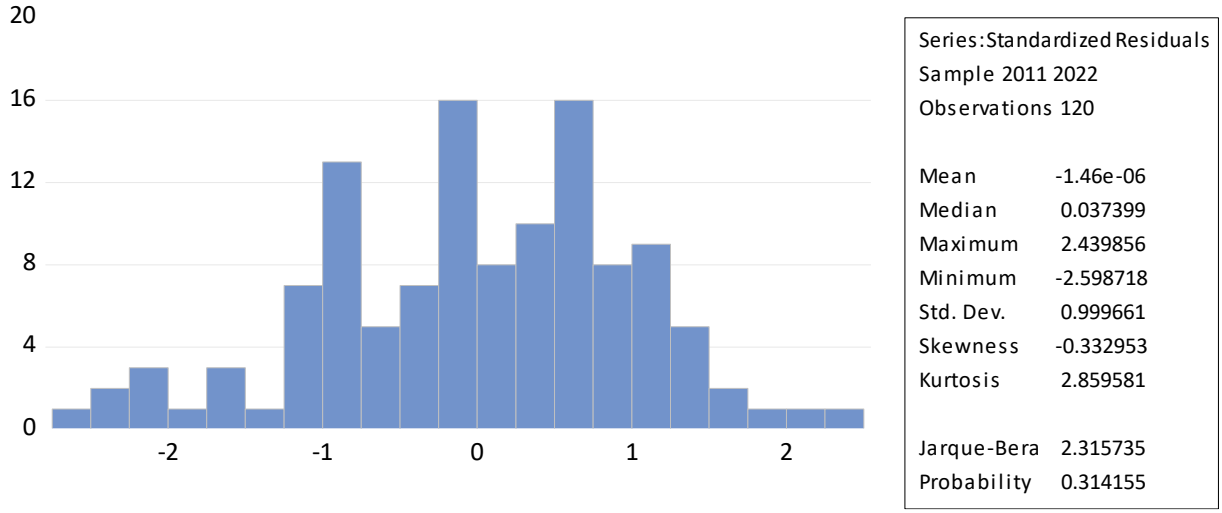

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

2-مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء قد صححت أيضا، حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية Q للتأخير 12 صارت تساوي 0.839 وهي أكبر من درجة المعنوية 5%، وبالتالي استقلالية الأخطاء عن بعضها البعض مثلما هو موضح في الملحق رقم (14).

3-مشكلة اختلاف تباين الأخطاء قد صححت كذلك، حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية ليفيني أصبحت تساوي 0.633 وهي أكبر من درجة المعنوية 5%، وبالتالي ثبات تباين الأخطاء مثلما هو مبين في الملحق رقم (15).

ثالثا-مناقشة النتائج

نقوم في هذا العنوان بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، ثم ربطها بفرضيات الدراسة وتلخيص نتائج الدراسة التطبيقية، من خلال ما سبق يمكن كتابة المعادلة المقدرة للنموذج بالصيغة أدناه مع رصد الملاحظات التالية:

MTB = 0.709600828443 + 0.516830337176*MANG_OWN + 0.0412372622594*SIZE + 3.33413355448*DUM + 0.716086116668*AR(1)

1-جودة التوفيق وجودة النموذج

النموذج المقدر يمتاز بجودة التوفيق، إذ أن 98% من التغيرات في المتغير التابع (MTB) مفسرة بتغيرات المتغيرات المستقلة، وهذا المؤشر معنوي إحصائيا بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي

أقل بكثير من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، وبالتالي فالنموذج له معنوية عالية جدا، باقي الاختبارات القياسية سجلت تحسنا مقارنة بالنموذج الأولي كما هو مبين أعلاه.

2-المعنوية الإحصائية للمعالم

بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن متغير (MTB) يتوقع له أن يساوي 0.709 وحدة كمتوسط في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، وهذا التوقع له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%.

بالنسبة للمتغير المفسر (MANAG_OWN)، فإن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة (MTB) بـ 0.516 وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

بالنسبة للمتغير المفسر الثاني (SIZE)، فإن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة (MTB) بـ 0.041 وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

3-التحليل الاقتصادي للنتائج:

- ❖ كلما يزيد عدد اوراق المملوكة لمجلس اعضاء إدارة يزيد التحفظ المحاسبي وبالتالي فإن حوكمة الشركات تساهم في تحسين جودة القوائم المالية.
- ❖ كلما يزيد عدد اعضاء إدارة يساهم في تحسين جودة القوائم المالية

خلاصة الفصل:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل، تم التحقق من وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة الأردن خلال الفترة الممتدة من 2010-2023، حيث كشف النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة عن وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي في عينة الدراسة، كما تم التوصل إلى وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي في هينة الدراسة.

وقد ساهمت المنهجية الدقيقة والأدوات المعتمدة في توفير بيانات موثوقة دعمت نتائج الدراسة، حيث تم اختيار وفق منهجية بانل نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي المقدر بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة، الذي مهد الطريق لنتائج عززت أهمية تقييم التحفظ المحاسبي في شركات عينة الدراسة، كما مهد لتوصيات أكثر واقعية يمكن التطرق لها في الدراسات اللاحقة.

الخاتمة

الخاتمة

مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال جودة التقارير المالية، أضحت الحوكمة ضرورة حتمية لتطوير الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات، خاصة تلك التي تقدم خدمات كبرى مثل الشركات المدرجة في بورصة الأردن، لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع حوكمة الشركات داخل هذه الشركات، وتحليل أثرها على التحفظ المحاسبي.

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تمحورت حول ما إذا كانت حوكمة الشركات قد ساهمت فعليا في تحسين جودة التقارير المالية من خلال آلياتها في الشركات، المدرجة في بورصة الأردن مستندة في ذلك إلى إطار نظري غني بالمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية والمالية، إضافة إلى جانب تطبيقي اعتمد على بيانات فعلية وتحليل إحصائي دقيق وفق منهجية بانل.

اولا-النتائج التطبيقية

الفرضية الأولى: التي نصها "تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال آلياتها". من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من نموذج التأثيرات الثابتة وجدنا أن القيمة الاحتمالية لكل معالم مؤشرات الحوكمة أقل من مستوى المعنوية، مما يعني وجود تأثير معنوي على جودة التقارير المالية لشركات المدرجة في بورصة الاردن، وهذا ما يؤدي بنا على قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: التي نصها "لا توجد علاقة بين نسبة ملكية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي". حيث تبين لنا من خلال نتائج نموذج التأثيرات الثابتة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي وعليه يتم نفي هذه الفرضية وإثبات العكس.

الفرضية الثالثة: التي نصها "لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي". حيث تبين لنا من خلال نتائج نموذج التأثيرات الثابتة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير أحجم مجلس الإداري على التحفظ المحاسبي وعليه يتم نفي هذه الفرضية وإثبات العكس.

أيضا، من خلال تحليل البيانات المالية لشركات المدرجة في بورصة الاردن خلال الفترة المدروسة، تبين لنا وجود علاقة بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية.

ثالثا-اقتراحات الدراسة

- الاستمرار على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل الشركات الخدماتية.
- رفع وعي الشركات بأهمية الحوكمة.

رابعا-آفاق الدراسة

- يمكن توسيع الدراسة مستقبلا لتشمل شركات اخرى في قطاعات مختلفة.
- ربط الحوكمة بمتغيرات أخرى مثل تركيز الملكية

فهرس المراجع

❖ المراجع العربية

الكتب

1. محمد أحمد كاسب خليفة، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2020، صفحة (276،277،283)
2. عبد العظيم بن محسن الحمدى، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020، ص 6.
3. ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2014، صفحة (45، 80، 81)
4. عصام مهدي محمد، الحكومة في الشركات والبنوك، دراسة تحليلية إجرائية تطبيقية، الجزء الأول، دار محمود، القاهرة، ص 46, (بدون سنة).
5. شوقي طارق سعيد، محاسبة الشركات، الناشر، Al Manhal، 2019، ص 180.
6. عادل مبروك محمد & نجلاء عبد المنعم إبراهيم، مبادئ التمويل والإدارة المالية من .المنظور الإسلامي، دار التعليم الجامعي،

الإسكندرية،2025

7. نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي،2015
8. أ /أحمد نعمة عبد النافعي، المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين، دار التعليم الجامعي.
9. محمد غياث شيخة، التمويل، المبادئ–السياسات–التوجهات الحديثة، دار رسلان،.2021
10. محمد عبد العزيز محمد أبو العلا، أثر درجة التخصص الصناعي لمراجعة الحسابات على جودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، العدد الثاني،.2018
11. الشيخلي عبد القادر، فن كتابة التقارير الإدارية والمالية والفنية وغيرها، دار ثقافة، عمان،.2008

البحوث الجامعية

1. السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،.2012
2. الداودي أسماء، محضي زينب، تفعيل مفهوم حوكمة الشركات :تجربة الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار،.2022
3. آسيا بوقجاني، ريان عنوش، أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،.2023
4. نهاد بهلول، نور الهدى بلخيري، حوكمة الشركات، جامعة 8 ماي1945 ،.2023
5. صخر عمار، تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية، جامعة ورقلة،.2017
6. زيد محمد شارع القحطاني ومحمد صالح باجاحر، أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة، 2025
7. إلهام سنوساوي، أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف،.2016
8. آلاء واصل الحربي، أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية :البنوك السعودية، جامعة تبوك،.2021
9. بن غانم وائل، ماضي صهيب، انعكاس الحوكمة على جودة التقارير المالية :مؤسسة اتصالات الجزائر، جامعة 8 ماي1945 ، قالمة.

المقالات المنشورة

1. محمد بن عبد العزيز الراشد، إدارة الجودة الشاملة، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية،2011
2. حازم محفوظ محمد نويجي، أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية، جامعة دمنهور،.2018

وقائع التظاهرات العلمية

1. بروش زين الدين & دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ص.15

المواقع الإلكترونية:

موقع الرسمي لبورصة عمان (https://www.ase.com.jo/ar) الساعة 30:8 يوم 5/16 / 2025

فهرس المراجع

مطبوعات ومحاضرات جامعية

1. كردوسي أسماء، محاضرات في حوكمة شركات، جامعة قالمة، 2019.
2. توفيق بن شيخ، حوكمة شركات، جامعة قالمة، 2022.
3. حساني عبد الحميد، الحوكمة والمحاسبة، جامعة الجزائر 3 ، 2019.
4. حمدي معمر، حوكمة شركات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2024.
5. بوفالطة محمد سيف الدين، نظرية المنظمات، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 ، 2021.
6. المحاسبة المتوسطة، نسخة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2022.

الملتقيات

تبر زغود، سليمة غدير أحمد، تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن الاتجاهات الحديثة للحوكمة و اخلاقيات العمل، ملتقى علمي الدولي التكويني الافتراضي،ط 2023

❖ المراجع الأجنبية

الكتب

1. Dr. Saif Siddiqui, Emerging Issues in Finance, Centre for Management Studies, Jamia Millia Islamia, New Delhi, India.
2. Mubarak Abbati Bako, The Impact of Corporate Governance On the Quality of Financial Reporting In the Nigerian Chemical and Paint Industry, 2018.

مقالات

1. Nesrine Klai & Abdelwahed Omri, Corporate Governance and Financial Reporting Quality: sian Firms, 2011.
2. Onuorah, Anastasia Chi-Chi & Imene Oghenefegha Friday, Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company, 2016.
3. Hasan, Arshad, Aly, Doaa & Hussainey Khaled, Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Comparative Study, 2021.
4. Kaawaase, T.K., Nairuba, C. & Akankunda, B., Corporate Governance, Internal Audit Quality and Financial Reporting Quality of Financial Institutions，2

الملاحق

الملحق رقم (1) : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	MTB	MangOwn	SIZE
Mean	0.324077	8.453846	1.420154
Median	0.335000	9.000000	1.330000
Maximum	0.980000	14.00000	6.670000
Minimum	0.000000	5.000000	0.250000
Std. Dev.	0.278812	2.199759	0.889417
Skewness	0.482614	0.263877	3.123412
Kurtosis	2.191266	2.245584	18.54897
Jarque-Bera	8.589282	4.591536	1520.964
Probability	0.013641	0.100684	0.000000
Sum	42.13000	1099.000	184.6200
Sum Sq. Dev.	10.02794	624.2231	102.0470
Observations	130	130	130

الملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/17/25 Time: 10:31
Sample: 2010 2022
Included observations: 130

Covariance Correlation Probability	MANG_OWN	SIZE	MTB
MANG_OWN	0.077138 1.000000 -----		
SIZE	-0.109081 -0.179233 0.0413	4.801716 1.000000 -----	
MTB	0.118758 0.482614 0.0000	0.139853 0.072035 0.4154	0.784977 1.000000 -----

الملحق رقم (3) : نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: MTB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/17/25 Time: 10:09
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 130

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.330995	0.298503	1.108850	0.2696
MANG_OWN	1.633203	0.247700	6.593474	0.0000
SIZE	0.066227	0.031395	2.109480	0.0369

R-squared	0.258884	Mean dependent var	1.420154
Adjusted R-squared	0.247213	S.D. dependent var	0.889417
S.E. of regression	0.771687	Akaike info criterion	2.342332
Sum squared resid	75.62869	Schwarz criterion	2.408506
Log likelihood	-149.2516	Hannan-Quinn criter.	2.369221
F-statistic	22.18156	Durbin-Watson stat	0.710603
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4) : نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: MTB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/17/25 Time: 10:14
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 130

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.645180	0.513257	3.205373	0.0017
MANG_OWN	0.658631	0.382825	1.720451	0.0880
SIZE	-0.051867	0.061180	-0.847770	0.3983

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.495750	Mean dependent var	1.420154
Adjusted R-squared	0.448744	S.D. dependent var	0.889417
S.E. of regression	0.660362	Akaike info criterion	2.095708
Sum squared resid	51.45720	Schwarz criterion	2.360404
Log likelihood	-124.2211	Hannan-Quinn criter.	2.203263
F-statistic	10.54644	Durbin-Watson stat	0.965496
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (5): نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: MTB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/17/25 Time: 10:18
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 130
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.077310	0.412431	2.612099	0.0101
MANG_OWN	1.015592	0.313745	3.237003	0.0015
SIZE	0.001622	0.044658	0.036324	0.9711
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.371933	0.2408
Idiosyncratic random			0.660362	0.7592
	Weighted Statistics			
R-squared	0.073146	Mean dependent var		0.627387
Adjusted R-squared	0.058549	S.D. dependent var		0.695923
S.E. of regression	0.675243	Sum squared resid		57.90596
F-statistic	5.011302	Durbin-Watson stat		0.860865
Prob(F-statistic)	0.008040			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.206958	Mean dependent var		1.420154
Sum squared resid	80.92755	Durbin-Watson stat		0.615973

الملحق رقم(6): اختبار Breusch–Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (All others) alternatives

	Test Hypothesis Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	26.92649 (0.0000)	0.178035 (0.6731)	27.10453 (0.0000)
Honda	5.189075 (0.0000)	0.421942 (0.3365)	3.967588 (0.0000)
King-Wu	5.189075 (0.0000)	0.421942 (0.3365)	4.198797 (0.0000)
Standardized Honda	6.604106 (0.0000)	0.596303 (0.2755)	1.029258

			(0.1517)
Standardized King-Wu	6.604106 (0.0000)	0.596303 (0.2755)	1.353039 (0.0880)
Gourierioux, et al.*	--	--	27.10453 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

الملحق رقم (7): اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.158809	(9,118)	0.0000
Cross-section Chi-square	50.061085	9	0.0000

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: MTB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/17/25 Time: 15:30
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 130

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.330995	0.298503	1.108850	0.2696
MANG_OWN	1.633203	0.247700	6.593474	0.0000
SIZE	0.066227	0.031395	2.109480	0.0369

R-squared	0.258884	Mean dependent var	1.420154
Adjusted R-squared	0.247213	S.D. dependent var	0.889417
S.E. of regression	0.771687	Akaike info criterion	2.342332
Sum squared resid	75.62869	Schwarz criterion	2.408506
Log likelihood	-149.2516	Hannan-Quinn criter.	2.369221
F-statistic	22.18156	Durbin-Watson stat	0.710603
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (8) : اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.788083	2	0.0204

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
MANG_OWN	0.658631	1.015592	0.048119	0.1037
SIZE	-0.051867	0.001622	0.001749	0.2009

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: MTB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/17/25 Time: 10:20
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 130

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.645180	0.513257	3.205373	0.0017
MANG_OWN	0.658631	0.382825	1.720451	0.0880
SIZE	-0.051867	0.061180	-0.847770	0.3983

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.495750	Mean dependent var	1.420154
Adjusted R-squared	0.448744	S.D. dependent var	0.889417
S.E. of regression	0.660362	Akaike info criterion	2.095708
Sum squared resid	51.45720	Schwarz criterion	2.360404
Log likelihood	-124.2211	Hannan-Quinn criter.	2.203263
F-statistic	10.54644	Durbin-Watson stat	0.965496
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (9) اختبار الاستقلالية

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ01
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel observations: 130
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	71.77303	45	0.0068
Pesaran scaled LM	2.822125		0.0048
Bias-corrected scaled LM	2.405459		0.0162
Pesaran CD	0.817588		0.4136

الملحق رقم (10) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 05/18/25 Time: 13:50
Sample: 2010 2022
Included observations: 130

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.510	0.510	34.654	0.000
		2	0.107	-0.207	36.203	0.000
		3	0.022	0.087	36.269	0.000
		4	-0.072	-0.146	36.974	0.000
		5	-0.201	-0.135	42.513	0.000
		6	-0.280	-0.151	53.388	0.000
		7	-0.266	-0.087	63.236	0.000
		8	-0.164	-0.009	67.018	0.000
		9	-0.078	-0.032	67.877	0.000
		10	-0.050	-0.062	68.238	0.000
		11	-0.022	-0.049	68.310	0.000
		12	-0.007	-0.079	68.317	0.000

الملحق رقم (10) اختبار ثبات تباين الأخطاء

Test for Equality of Variances of RESID01
Categorized by values of ENTERPRISE
Date: 05/18/25 Time: 13:50
Sample: 2010 2022
Included observations: 130

Method	df	Value	Probability
Bartlett	9	194.7340	0.0000
Levene	(9, 120)	15.08771	0.0000
Brown-Forsythe	(9, 120)	7.774136	0.0000

Category Statistics

ENTERPRISE	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
1	13	1.916407	1.491597	1.422838
2	13	0.113281	0.088253	0.086106
3	13	0.241142	0.181153	0.171418
4	13	0.427724	0.282320	0.274958
5	13	0.190145	0.136529	0.135544
6	13	0.338333	0.255827	0.255178
7	13	0.236124	0.183183	0.179509
8	13	0.151462	0.123882	0.118343
9	13	0.243136	0.204160	0.182936
10	13	0.270406	0.241753	0.236568
All	130	0.631580	0.318866	0.306340

Bartlett weighted standard deviation: 0.654836

الملحق رقم (11) النموذج المحسن

Dependent Variable: MTB
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 05/18/25 Time: 14:01
Sample (adjusted): 2011 2022
Periods included: 12
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 120
Iterate coefficients after one-step weighting matrix
Convergence achieved after 12 total coef iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.709601	0.039527	17.95219	0.0000
MANG_OWN	0.516830	0.016152	31.99699	0.0000
SIZE	0.041237	0.003446	11.96710	0.0000
DUM	3.334134	0.069241	48.15269	0.0000
AR(1)	0.716086	0.051651	13.86403	0.0000

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics			
Root MSE	0.995487	R-squared	0.981846
Mean dependent var	5.900069	Adjusted R-squared	0.979620
S.D. dependent var	8.406263	S.E. of regression	1.059189
Sum squared resid	118.9194	F-statistic	440.9943
Durbin-Watson stat	2.209157	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics			
R-squared	0.891615	Mean dependent var	1.415667
Sum squared resid	10.57063	Durbin-Watson stat	1.911895

Inverted AR Roots	.72

الملحق رقم (12) بواقي تقدير النموذج قبل التحسين

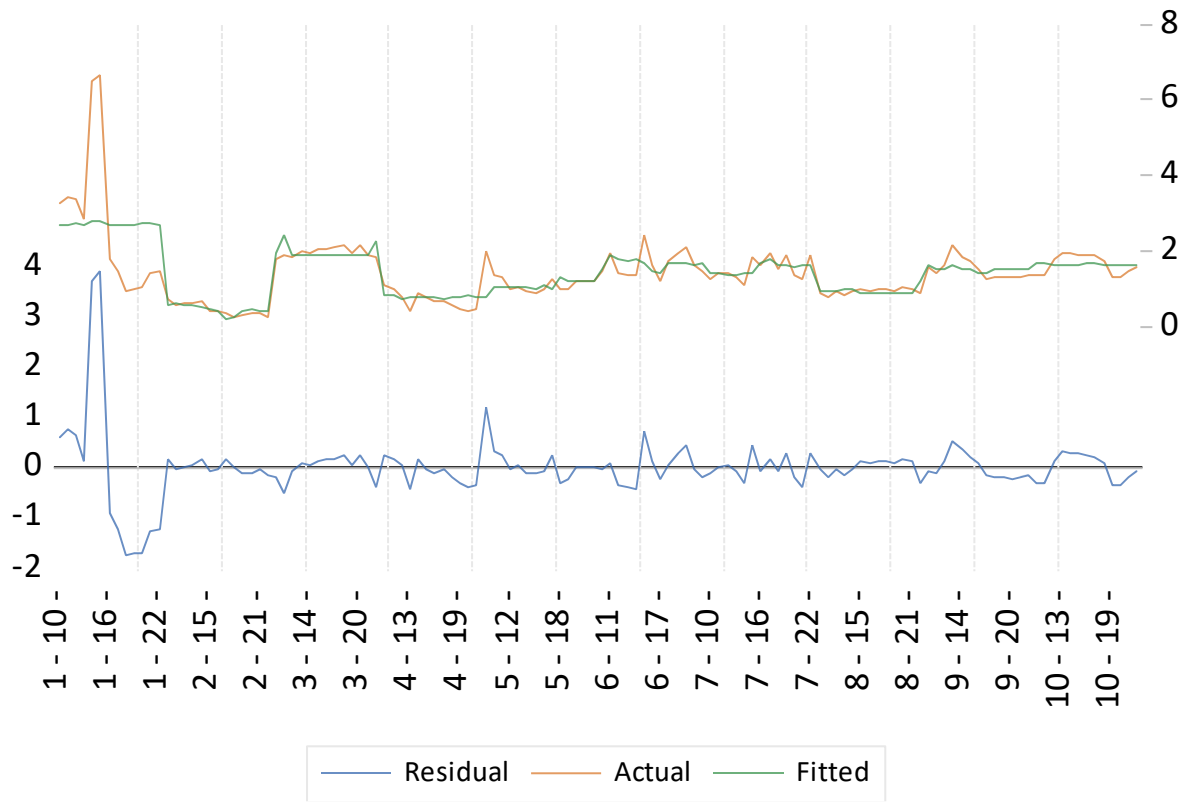

ملحق رقم (13) اختبار الاستقلالية

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: EQ01
Periods included: 12
Cross-sections included: 10
Total panel observations: 120
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	0.950144	45	1.0000
Pesaran scaled LM	-4.643263		0.0000
Bias-corrected scaled LM	-5.097808		0.0000
Pesaran CD	-0.053423		0.9574

الملحق رقم (14) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 05/18/25 Time: 14:12
Sample (adjusted): 2011 2022
Included observations: 120 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.045	-0.045	0.2500	0.617
		2	-0.073	-0.075	0.9147	0.633
		3	-0.012	-0.019	0.9319	0.818
		4	0.021	0.014	0.9889	0.911
		5	-0.126	-0.128	3.0250	0.696
		6	-0.121	-0.134	4.9098	0.555
		7	-0.051	-0.087	5.2452	0.630
		8	-0.095	-0.136	6.4183	0.600
		9	0.014	-0.020	6.4431	0.695
		10	0.005	-0.038	6.4458	0.777
		11	-0.016	-0.066	6.4814	0.839

الملحق رقم (15) اختبار ثبات تباين الأخطاء

Test for Equality of Variances of RESID02
Categorized by values of YEAR
Date: 05/18/25 Time: 14:13
Sample (adjusted): 2011 2022
Included observations: 120 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	11	17.59630	0.0914
Levene	(11, 108)	0.805935	0.6339
Brown-Forsythe	(11, 108)	0.417285	0.9457

Category Statistics

YEAR	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
2011	10	0.261009	0.188485	0.188485
2012	10	0.232199	0.184230	0.179195
2013	10	0.226200	0.163547	0.163547
2014	10	0.252305	0.193326	0.184740
2015	10	0.351986	0.287937	0.260061

2016	10	0.356065	0.252229	0.212867
2017	10	0.238419	0.209110	0.197163
2018	10	0.258586	0.196264	0.188572
2019	10	0.211306	0.158529	0.158529
2020	10	0.247097	0.189558	0.184256
2021	10	0.194079	0.147546	0.144188
2022	10	0.520531	0.320758	0.303566
All	120	0.298042	0.207627	0.197097

Bartlett weighted standard deviation: 0.292344

الفهرس

الفهرس

لإهـداء.....I
الشكر وتقدير..... III
الملخص..... IV
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الأشكال..... VII
قائمة الجداول..... VII
قائمة الملاحق..... VIII
توطئة.....أ
إشكالية الدراسة .....ب
فرضيات الدراسة.....ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.....2
تمهيد: 3
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.....4
المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات 4
الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات.....4
أولا: تعريف حوكمة الشركات.....4
ثانيا: أهمية حوكمة الشركات 5
ثالثا: أهداف حوكمة الشركات.....6
رابعا: خصائص حوكمة الشركات.....7
الفرع الثاني: مبادئ وآليات حوكمة الشركات 8
أولا: مبادئ حوكمة الشركات.....8
ثانيا: آليات حوكمة الشركات.....9
الفرع الثالث: الأطراف المعنية بحكومة الشركات.....14
المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لجودة التقارير المالية.....15
الفرع الأول: مفهوم جودة التقارير المالية.....16
الفرع ثاني: خصائص التقارير المالية.....17
الفرع الثالث: معايير جودة التقارير المالية.....19
المطلب الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية 20
الفرع الاول: نظريات تفسير العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية.....20
اولا: تعريف نظرية الوكالة.....21
ثانيا: نظرية أصحاب المصالح.....21
ثالثا: نظرية حقوق الملكية.....21
رابعا: نظرية تكاليف الصفقات.....22
الفرع الثاني: تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية.....23
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة.....24
المطلب الاول: استعراض الدراسات السابقة العربية.....24
المطلب الثاني: استعراض الدراسات الأجنبية.....27

الفهرس

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات.....32
خلاصة الفصل.....35
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة 36
تمهيد.....36
المبحث الأول: متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة.....37
المطلب الأول: نبذة عن بورصة الأردن.....37
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة الأدوات المستعملة.....34
أولا: الطريقة والأدوات المستخدمة.....41
أ -مجتمع وعينة الدراسة.....41
ب-متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.....42
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....43
المطلب الأول: عرض النتائج.....43
أولًا: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة.....43
ثانيا: مصفوفة الإرتباط.....44
ثالثا: نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.....45
المطلب الثاني: تقدير النموذج المناسب: نموذج التأثيرات الثابتة.....48
أولا-عرض نتائج التقدير.....48
ثانيا-تقدير النموذج المحسن.....50
ثالثا-مناقشة النتائج.....51
خلاصة الفصل.....53
الخاتمة.....54
فهرس المراجع.....55
الملاحق.....59
الفهرس.....68